



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره
الله



"...في نفس السياق ، فقد أضحى من مقومات الحكامة الجيدة،
التحديد الدقيق لمحاور التنمية الحضرية، الكفيلة بثمين المؤهلات
التنافسية لمدننا، وإخضاع مجهود التنمية لمنطق التجديد والابتكار،
واللجوء إلى تقنيات ترويج السياسة الترابية، واعتماد آليات فعالة
للمشاركة والتعاون. وتشكل هذه العوامل كلها عناصر للنجاح، لا غنى
عنها، للارتقاء بمدننا إلى فضاءات للتساكن والعيش الكريم، في حفاظ
على هويتها الأصيلة وطابعها الحضاري المتميز (...).
... وهذا ما جعلنا نحث حكومتنا والمنتخبين المحليين، في كل
المناسبات، لوضع تصور إستراتيجي وشامل، من أجل
النهوض بالوحدات الترابية على اختلاف أنواعها ومستوياتها. تصور
يقوم على مبدأ التعاقد والشراكة بين الدولة والجماعات المحلية، والقطاع
الخاص والمجتمع المدني، وبناء أقطاب جهوية متجانسة جغرافياً،
ومتكاملة اقتصادياً، ومنسجمة اجتماعياً وثقافياً، خدمة للمصلحة العامة
وضماماً للتنمية الشاملة المندمجة...!

مقتطف من نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين

في مؤتمر منظمة المدن العربية بمراكش بتاريخ 05 يوليوز 2007.

الفهرس

تقديم عام

1

حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2014

5

المحور الأول : تأهيل المجالات الترابية

6

أولاً- التخطيط الحضري

6

أ. التغطية بوثائق التعمير

6

ب. التغطية بالوثائق الفتوغرامترية والطبوغرافية

Erreur ! Signet non défini.

ج. إعداد تصاميم التقييم

13

د. تأطير إعداد الوثائق ذات الصبغة القانونية

13

1- تحديد المراكز وتوسيع المدارات الحضرية

14

2- قرارات تخطيط حدود الطرق العامة

14

ت. مواكبة إعداد الدراسات القطاعية

15

ثانياً- مواكبة المشاريع التنموية الكبرى

15

أ. تأطير مشاريع التجديد الحضري

17

ب. مشاريع التنمية الاقتصادية

19

ج. مشاريع التأهيل الاجتماعي والمجالي

23

المحور الثاني: التدبير الحضري و تشجيع الاستثمار

23

أولاً- التدبير الحضري

24

أ. دراسة مشاريع البناء والتجزئات والتقسيمات العقارية وإحداث المجموعات السكنية

25

1- التجزئات والمجموعات السكنية

26

2- مشاريع البناء

28

3- مشاريع تقسيم العقارات

28

4- دراسة ملفات البناء بالعالم القروي

Erreur ! Signet non défini.

5- دراسة الجانب النوعي و الجمالي للمشاريع

31

ب. مواكبة الأوراش والمراقبة

31

1- مراقبة الأوراش في إطار فرقة مراقبة التعمير

33

2- المراقبة في إطار لجنة البيضة

33

ثانياً : تشجيع الاستثمار

33

أ. الدراسة القبلية للمشاريع

34

ب. المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية للاستثناء في ميدان التعمير

35

ج. المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية المكلفة ببعض العمليات العقارية و الاستثمارية

35

د. المشاركة في عملية اختيار الأراضي والتقييم

36

هـ. تسليم بطاقة المعلومات

37

و. المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية المكلفة بترتيب المؤسسات السياحية

38

المحور الثالث : تدعيم سياسة القرب و ترسيخ مبادئ الحكامة

38

أولاً- تدعيم سياسة القرب و التواصل

38

أ. مواكبة وتأطير الجماعات الترابية

Erreur ! Signet non défini.

ب. تكريس مبدأ الإنصات لقضايا المواطنين في ميدان التعمير

41

ثانياً- ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة

43

أ. الانخراط في تقوية العمل الجماعي مع الفرقاء

43

ب. عصرنة الإدارة

43

ج. تدبير الصفقات

Erreur ! Signet non défini.

د. الإدارة الرقمية

45

المحور الرابع: حصيلة الأنشطة الإدارية والمالية خلال سنة 2014

46

أولاً- التدبير الإداري

46

أ. تدبير الموارد البشرية

Erreur ! Signet non défini.

ب. العمل ب ميثاق الممارسات الجيدة

48

ثانياً- البيانات المحاسبية للوكالة الحضرية وفق أنظمة المحاسبة العمومية

48

أ. الإعتمادات المفتوحة



| | |
|--------------|---|
|52..... | ب. الالتزامات |
|52..... | 1- نفقات التسيير |
|53..... | 2- نفقات التجهيز |
|55..... | ج. وضعية مصاريف تسيير فرقة مراقبة التعمير |
|55..... | ثالثا. الوضعية المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة التجارية |
|56..... | الحصيلة : Bilan |
|56..... | 1- الأصول : Actif |
|57..... | 2- الخصوم : Passif |
|57..... | 3- حساب العائدات والتكاليف (دون الرسوم): Compte de produits et charges (HT) |
|60..... | رابعاً- مشروع ميزانية 2015 |
|61..... | أ. مشروع ميزانية التسيير |
|62..... | ب. مشروع ميزانية التجهيز |
|62..... | ج. الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2014 |
|64..... | برنامج الوكالة الحضرية لسنة 2015 والبرنامج التوقعي 2015-2017 |
|65..... | أولا : برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة 2015-2017 |
|65..... | 1- تعميم وتجديد التغطية بوثائق التعمير |
|65..... | أ. عمالة وجدة أنكاد |
|65..... | ب. إقليم بركان |
|65..... | ج. إقليم تاوريرت |
|65..... | د. إقليم جرادة |
|66..... | هـ. إقليم فكيك |
|66..... | 2- تقويم السكن الناقص التجهيز |
|66..... | 3- إعداد الدراسات الخاصة |
|66..... | 4- العمل مع الفرقاء على فتح مناطق جديدة للتعمير |
|66..... | 5- مواصلة ورش عصنة الإدارة |
|67..... | ثانيا- برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2015 |
|67..... | 1- تجديد واستصدار وثائق التعمير |
|67..... | أ. استصدار وثائق التعمير قيد الدراسة |
|67..... | ب. تسريع مسطرة الدراسة |
|68..... | ج. إعداد دراسات جديدة |
|71..... | ملحق |
|72..... | تفاصيل صرف ميزانتي التسيير والتجهيز والالتزامات إلى غاية 31 دجنبر 2014 |
|72..... | الوضعية الخاصة بمصاريف التسيير إلى حدود 31 دجنبر 2014 |
|74..... | الوضعية الخاصة بمصاريف التجهيز إلى حدود 31 دجنبر 2014 |



تقديم عام

يأتي انعقاد الدورة الرابعة عشر للمجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة في سياق وطني يتميز بتوجه حكومي خاص يجعل من المدينة المغربية محورا لإنتاج الثروة وفضاءات عمرانية اندماجية وإنتاجية وتضامنية في أفق تحقيق النجاعة الترابية و تحسين مناخ الأعمال و تثمين الرأسمال اللامادي الذي يزر به المغرب.

كما ينعقد هذا المجلس في ظرفية خاصة تميزت باحتفاء المغرب بمرور مائة سنة على استصدار أول قانون يعنى بالتعمير، حيث شكل هذا الحدث مناسبة لإلقاء نظرة موضوعية على التعمير بالمغرب لاستخلاص العبر واستشراف المستقبل وفتح نقاش صريح في أفق إرساء إطار مرجعي من شأنه تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، حيث بات من الواجب صياغة تعميم جديد يأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية والإشكاليات والرهانات الجديدة التي تفرض نفسها، حيث لا يكمن التحدي الأكبر اليوم في الاكتفاء بالتصحيحات الطفيفة والملائمات الجزئية، بل يفرض سياسة تعميرية شمولية محكمة تقرر الانتقال من المقاربة الإصلاحية للفضاءات العمرانية إلى المقاربة التنموية الاستباقية مع مراعاة قيم الحداثة وضرورة تثمين الهويات والخصوصيات الجهوية والمحلية وذلك لمواكبة تنفيذ المضامين الرائدة لدستور المملكة وخاصة تلك المتعلقة بالجهوية المتقدمة والتي أرادها صاحب الجلالة انطلاقة لورش هيكلي كبير يهدف إلى تجويد أنماط الحكامة الترابية وتحقيق التنمية المنشودة.

وانطلاقا من هذه التوجهات، وإسهاما منها في بلورة رؤية جماعية مشتركة تروم تحقيق التوجهات الإستراتيجية ومنها تعميم استشرافي واستباقي يعمل على تقوية القدرات التنافسية للمجالات ويساهم في إعادة التوازن للشبكة الحضرية والتقليص من الفوارق المجالية، سعت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2014 إلى تقوية تعاونها مع فرقائها الأساسيين من خلال انخراطها في بلورة سياسة عمرانية ناجعة متعددة الأبعاد تنبني على تخطيط حضري تشاوري وتدبير حضري مرن يجعل من المدينة مجالا خصبا لتشجيع الاستثمار.

وفي هذا الإطار انصبت المجهودات المبذولة من طرف الوكالة الحضرية على الاستجابة لانتظارات الفرقاء وتنفيذ تعهداتها اتجاه شركائها على الرغم من الصعوبات والإكراهات المادية والبشرية التي اعترضت عملها، حيث توزع اهتمامها على المحاور التالية :

- التخطيط العمراني الاستشرافي والاستباقي ؛
- تقويم السكن الناقص التجهيز ؛
- مواكبة المشاريع الاستثمارية الكبرى ؛
- إرساء آليات التدبير الحضري السليم ؛



- تكريس مبادئ الحكامة الجيدة ؛
- تكريس قواعد الجودة في طرق الاشتغال والتدبير بالوكالة الحضرية.

وتشكل مناسبة انعقاد المجلس الإداري للوكالة الحضرية فرصة مواتية لتقييم النواقص التي تعترى عمل هذه المؤسسة، كما يعد هذا التقرير مناسبة لاستعراض حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2014 وكذا التذكير بخلاصات المجلس الإداري الثالث عشر المنعقد بتاريخ 17 مارس 2014، وكذا الإجراءات المتخذة لأجراً وتفعيل التوصيات المصادق عليها.

خلاصات المجلس الإداري الثالث عشر للوكالة الحضرية لوجدة في دورته المنعقدة بتاريخ 17 مارس 2014

- ❖ المصادقة على التقريرين الأدبي والمالي للوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2013 ؛
- ❖ المصادقة على برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2014 وبرنامج عملها التوعوي 2014-2016 ؛
- ❖ الموافقة المبدئية على مشروع ميزانية 2014 ؛
- ❖ المصادقة على تعيين مدقق جديد لحسابات الوكالة الحضرية لوجدة لمدة ثلاث سنوات تمتد من 2013-2015 ؛
- ❖ المصادقة على ملائمة مصفوفة القوانين المتعلقة بشروط إبرام صفقات الوكالات الحضرية مع المقتضيات الجديدة المنظمة للصفقات العمومية والمتمثلة في المرسوم رقم 2.12.349 الصادر بتاريخ 20 مارس 2013 ؛
- ❖ المصادقة على ملائمة المقتضيات المتعلقة بمسطرة وشروط التعيين في مناصب المسؤولية بالوكالة الحضرية لوجدة مع مقتضيات منشور رئيس الحكومة رقم 07/2013 بتاريخ 29 أبريل 2013 بخصوص مساطر التعيين في مناصب المسؤولية بالمؤسسات العمومية ؛
- ❖ المصادقة على قيام الوكالة الحضرية لوجدة بالإعلان عن ترشيح داخلي لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة بها طبقاً لمقتضيات منشور رئيس الحكومة رقم 07/2013 حول التعيين في مناصب المسؤولية، وذلك نظراً لعدم توفر مناصب مالية شاغرة لفتح باب الترشيح في وجه المترشحين من خارج المؤسسة ؛
- ❖ المصادقة على قيام الوكالة الحضرية لوجدة باقتناء قطعة أرضية تابعة للجماعة الحضرية لوجدة من أجل بناء مقر لها.
- ❖ تنفيذ توصيات المجلس الإداري الثالث عشر

| ملاحظات | توصيات المجلس الإداري الثالث عشر |
|---|--|
| تم تنفيذ هذه التوصية | المصادقة على تعيين مدقق جديد لحسابات الوكالة الحضرية لوجدة لمدة ثلاث سنوات تمتد من 2013-2015؛ |
| تمت المصادقة على المصفوفة بتاريخ 07 يوليوز 2014. | المصادقة على ملائمة مصفوفة القوانين المتعلقة بشروط إبرام صفقات الوكالات الحضرية مع المقتضيات الجديدة المنظمة للصفقات العمومية والمتمثلة في المرسوم رقم 2.12.349 الصادر بتاريخ 20 مارس 2013؛ |
| يتم تنفيذ هذه التوصية. | المصادقة على ملائمة المقتضيات المتعلقة بمسطرة وشروط التعيين في مناصب المسؤولية بالوكالة الحضرية لوجدة مع مقتضيات منشور رئيس الحكومة رقم 07/2013 بتاريخ 29 أبريل 2013 بخصوص مساطر التعيين في مناصب المسؤولية بالمؤسسات العمومية؛ |
| تم تنفيذ هذه التوصية، حيث تم الإعلان عن ترشيح داخلي لشغل بعض مناصب المسؤولية الشاغرة. | المصادقة على قيام الوكالة الحضرية لوجدة بالإعلان عن ترشيح داخلي لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة بها طبقا لمقتضيات منشور رئيس الحكومة رقم 07/2013 حول التعيين في مناصب المسؤولية، وذلك نظرا لعدم توفر مناصب مالية شاغرة لفتح باب الترشيح في وجه المترشحين من خارج المؤسسة؛ |
| تم تنفيذ التوصية | المصادقة على قيام الوكالة الحضرية لوجدة باقتناء قطعة أرضية تابعة للجماعة الحضرية لوجدة من أجل بناء مقر لها. |



| | |
|--|--|
| | |
|--|--|





يندرج عمل الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2014 في إطار أجراء و تنفيذ التزامات الوكالة اتجاه



شركائها الأساسيين في ميادين التخطيط والتدبير الحضريين والمساعدة التقنية وذلك من منطلق إيمانها بأن النجاعة الترايبية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تعميم استشرافي واستباقي، حيث تتلخص إنجازات الوكالة الحضرية في هذا الإطار فيما يلي :

المحور الأول : التخطيط العمراني الاستشرافي والاستباقي

يهم هذا المحور أساسا تأهيل المجالات وتقوية قدرتها على مسايرة مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وكذلك مواكبة التحديات التي فرضها التطور العمراني المتسارع وكذا الحاجة الماسة إلى الحفاظ على الثروة المعمارية وتأهيل المدن وتجديد النسيج العمراني، وذلك من أجل ربح معركة التأهيل وبلوغ الأهداف المنشودة من خلال إرساء آليات قانونية وتمويلية واضحة المعالم تمكن من تحديد دقيق للمسؤوليات وتضمن الالتقائية والتكامل والفعالية بين مختلف التدخلات، حيث تركزت مجهودات الوكالة الحضرية في هذا الإطار على تنفيذ السياسة الحكومية في ميدان التعمير والتي تروم الجمع بين تعميم المخططات والتصاميم و تعميم المشاريع.

أولا- التخطيط الحضري

تندرج هذه العملية في إطار ترجمة التوجهات الحكومية الكبرى والمتمثلة في تعميم التغطية بوثائق التعمير ومختلف الوثائق المرجعية ذات الصبغة القانونية والتقنية التي تمكن من ضبط المجال العمراني وكذا تأطير مختلف تدخلات الفاعلين في ميدان التعمير والبناء.

أ. التغطية بوثائق التعمير

في هذا الإطار حرصت الوكالة الحضرية لوجدة على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها اتجاه شركائها، حيث عرفت سنة 2014 دراسة وتأطير 36 وثيقة تعمرية وفق مقاربة تشاركية وتشاورية مع فرقائها الأساسيين.

موازاة مع هذا، عرفت سنة 2014 مضاعفة المجهودات لتنفيذ عقد الأهداف الموقع بين الوكالة الحضرية لوجدة والوزارة الوصية والمتمثل في استصدار وثائق التعمير قيد الدراسة وتجديد الوثائق المنتهية الصلاحية وفق برنامج زمني مسطر وذلك لبلوغ نسبة 100 % من التغطية بوثائق التعمير.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التقدم الحاصل في مسطرة دراسة وثائق التعمير، حيث تم إخضاع الدراسة المتعلقة بالمخطط المديرى للتهيئة العمرانية لوجدة الكبرى لإجراءات المصادقة، كما عرفت أغلب الدراسات المتعلقة بتصاميم التهيئة والنمو تقدما ملحوظا في دراستها، حيث يبين الجدول التالي وضعية وثائق التعمير خلال سنة 2014.

وضعية وثائق التعمير قيد الدراسة والإعداد برسم سنة 2014



| العمالة أو الإقليم | الوثيقة | وضعية الوثيقة خلال 2013/12/31 | وضعية الوثيقة خلال 2014/12/31 |
|--------------------|--|------------------------------------|---|
| وجدة-أنجاد (08) | المخطط المديرية للتهيئة العمرانية لوجدة | تحضير الملف للمصادقة | في طور المصادقة |
| | تصميم تهيئة وجدة | اللجنة التقنية المحلية | تم عقد اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 27 و28 و29 أكتوبر 2014 |
| | تصميم تهيئة بني درار | إعداد متغيرة التصميم بمقياس 1/5000 | إعداد متغيرة التصميم على مقياس 1/2000 |
| | تصميم تهيئة مركز مستفركي | التحضير للجنة التقنية المحلية | البحث العلني |
| | تصميم التهيئة الجماعة الحضرية النعيمة | في طور المصادقة | مصادق عليه |
| | تصميم نمو مركز البصارة | مداولات المجلس الجماعي | مصادق عليه |
| | تصميم تهيئة مركز سيدي بولنوار | التقرير التشخيصي | إعداد متغيرة التصميم بمقياس 1/5000 |
| | تصميم تهيئة سيدي موسى لمهاية - | - | إعداد تصورات التهيئة |
| بركان (6) | تصميم تهيئة الجماعة الحضرية أكليم | في طور المصادقة | مصادق عليه |
| | تصميم تهيئة الجماعة القروية تافوغالت | اللجنة المركزية | مصادق عليه |
| | تصميم تهيئة الجماعة الحضرية لأحفير وجزء من ج. ق لأغبال | إشعار مكتب الدراسات ببدء الأشغال | إعداد تصورات التهيئة |
| | تصميم تهيئة الجماعة القروية مداغ | إعداد تصورات التهيئة | ما بعد اللجنة التقنية المحلية |
| | تصميم تهيئة الجماعة الحضرية عين الركادة | التحضير للجنة التقنية المحلية | التحضير للجنة المركزية |
| | تصميم تهيئة سيدي بوهرية | التقرير التشخيصي | البحث العلني |



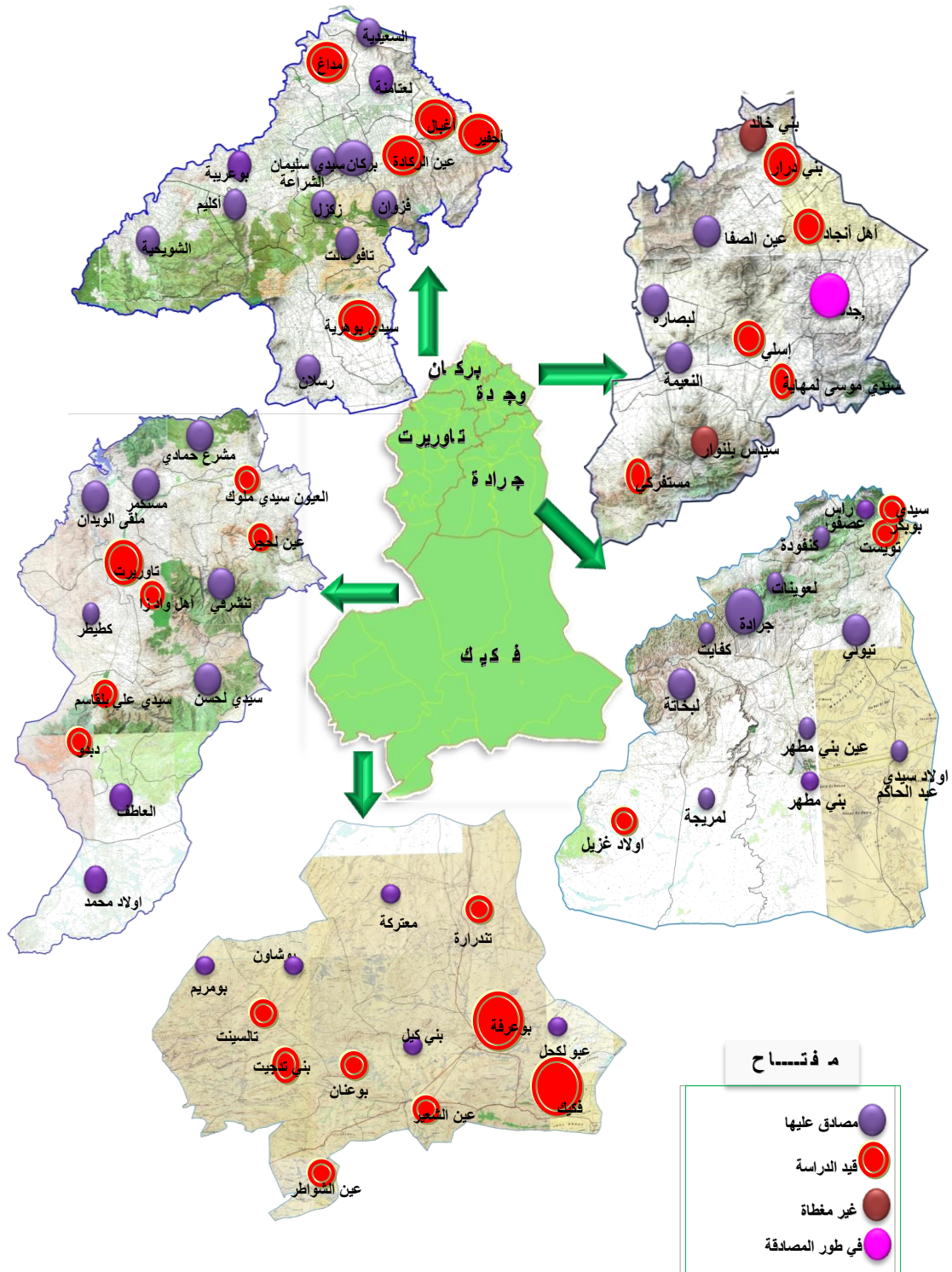
وضعية وثائق التعمير قيد الدراسة والإعداد (تابع)

| العمالة أو الإقليم | الوثيقة | وضعية الوثيقة خلال 2013/12/31 | وضعية الوثيقة خلال 2014/12/31 |
|--------------------|--------------------------------------|--|---|
| تاويريرت (09) | تصميم نمو مركز مستكمر | في طور المصادقة | مصادق عليه |
| | تصميم نمو مركز سيدي لحسن | البحث العلني لتقصي المنافع والمضار | في طور المصادقة |
| | تصميم نمو مركز تانشرفي | في طور المصادقة | مصادق عليه |
| | تصميم نمو مركز ملقى الويدان | في طور المصادقة | مصادق عليه |
| | تصميم نمو مركز مشرع حمادي | البحث العلني لتقصي المنافع والمضار | مصادق عليه |
| | تصميم تهيئة الجماعة الحضرية لدبدو | إعداد تصورات التهيئة | التحضير لإخضاع المشروع لمسطرة البحث العلني |
| | تصميم تهيئة الجماعة الحضرية تاويريرت | إشعار مكتب الدراسات ببدء الأشغال | إعداد تصورات التهيئة |
| | تصميم تهيئة العيون سيدي ملوك | - | التحضير للمشروع في تحيين التصميم |
| | تصميم تهيئة مركز سيدي علي بلقاسم | - | التقرير التشخيصي |
| جرادة (5) | تصميم تهيئة الجماعة الحضرية تويست | إعداد البطاقة التقنية للمشروع | إعداد تصورات التهيئة |
| | تصميم نمو مركز البخاتة | في طور المصادقة | مصادق عليه |
| | تصميم نمو مركز تيولي | في طور المصادقة | مصادق عليه |
| | تصميم نمو مركز أولاد غزيل | إعداد تصورات التهيئة | مرحلة البحث العلني |
| | تصميم تهيئة مركز سيدي بوبكر | إعداد البطاقة التقنية للمشروع | التقرير التشخيصي والتحليلي |
| | تصميم تهيئة الجماعة الحضرية لبوعرفة | إعداد تصورات التهيئة التصميم 1/5000 | التحضير لإخضاع المشروع لمسطرة البحث العلني |
| فكيك (08) | تصميم نمو مركز عين الشواطر | إعداد تصورات التهيئة | التحضير لإخضاع المشروع لمسطرة البحث العلني |
| | تصميم نمو الجماعة القروية تالسينت | إعداد تصورات التهيئة | مداولات المجلس الجماعي |
| | تصميم نمو مركز بني تدجيت | جمع المعطيات | التحضير لإخضاع المشروع لمسطرة البحث العلني |
| | تصميم نمو مركز عين الشعير | جمع المعطيات | إعداد تصورات التهيئة |
| | تصميم تهيئة الجماعة الحضرية لفجيج | فتح الأظرفة | التقرير التشخيصي والتحليلي وتصميم استعمال الأرض |
| | تصميم نمو مركز تندرارة | إعداد البطاقة التقنية والنصوص المرجعية للدراسة | التشخيص المجالي واختيارات التهيئة |
| | تصميم نمو مركز بوغانان | إعداد البطاقة التقنية والنصوص المرجعية للدراسة | التشخيص المجالي واختيارات التهيئة |



وضعية وثائق التعمير

دجنبر 2014



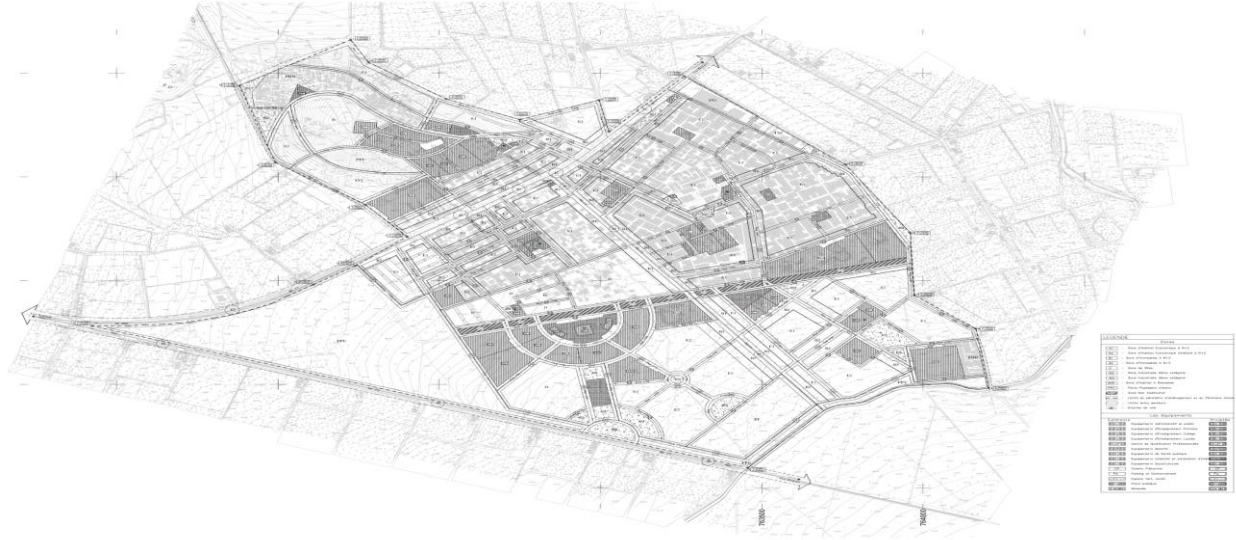
وقد عرفت سنة 2014 المصادقة على تصاميم تهيئة الجماعتين الحضريتين أكليم والنعيمة و مركز الجماعة القروية تافوغالت وعلى تصاميم نمو مراكز الجماعات القروية لبصارة بعمالة وجدة أنكاد و تيولي ولبخاتة بإقليم جرادة ومستكمر وتانشرفي ومشروع حمادي و ملقى الويدان بإقليم تاوريرت، وهو ما يعكس حجم الجهود المبذولة من طرف الفرقاء المؤسساتيين في سبيل إخراج دراسات وثائق التعمير إلى حيز الوجود.

كما عرفت جل الوثائق في طور الإعداد تقديماً ملموساً في دراستها حيث تتوزع وضعيتها الحالية بين التحضير لإخضاعها للبحث العلني ومداومات المجالس المعنية كما هو الشأن بالنسبة لتصاميم تهيئة الجماعة القروية مداغ والجماعتين الحضريتين لبوعرفة ودبدو وتصاميم نمو مراكز الجماعات القروية لتالسينت و بني تجيت وعين الشواطر و كذلك إعداد تصورات التهيئة كما هو الشأن بالنسبة لتصاميم تهيئة الجماعات الحضرية لتويست وتاوريرت و بني درار ومركزي الجماعتين القرويتين لسيدي بولنوار وسيدي موسى لمهاية، وهو ما يعكس الأهمية التي أصبحت تحظى بها هذه الوثائق في تدبير المجال العمراني و تشجيع الاستثمار وكذلك الأولوية التي تحتلها ضمن برنامج عمل الوكالة الحضرية فضلاً عن الانخراط القوي للجماعات الترابية في إعداد هذه الوثائق.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه على الرغم من التقدم الذي عرفته دراسة جل الوثائق في طور الإعداد، حيث تجاوزت المراحل القانونية، إلا أنه لا تزال هناك بعض الصعوبات التي تحول دون إخراج بعضها إلى حيز الوجود، ولا سيما المتعلقة بعدم احترام مكاتب الدراسات للأجال القانونية المحددة بالنصوص المرجعية المتعلقة بدراسات وثائق التعمير كما هو الشأن بالنسبة لتصميم تهيئة الجماعة الحضرية لبني درار، وكذلك عدم توصل الوكالة الحضرية بملفات البحث العلني في وقتها فضلاً على الجهود الإضافية الذي تستوجبه دراسة تعرضات المواطنين واقتراحات المجالس الجماعية كما هو الشأن بالنسبة لتصميم تهيئة مدينة وجدة.

تصميم تهيئة بلدية أكليم





وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى ارتفاع نسبة التغطية بوثائق التعمير والتي بلغت 97%، حيث تبقى هذه النسبة من بين أعلى نسب التغطية بوثائق التعمير على المستوى الوطني، الشيء الذي يعكس نجاعة المقاربة المجالية العميقة المعتمدة من طرف الوكالة بمعية فرقائها المؤسساتيين في ميدان التخطيط الحضري. ومن منطلق أن التدبير السليم للمجال ينطلق من وثائق تعميم متوافق بشأنها بين كافة المتدخلين في المجال، أنجزت الوكالة الحضرية لوجدة حوالي 80% من وثائق التعمير بإمكانياتها الذاتية رغم محدوديتها، مما يدعو إلى التفكير في المستقبل لتفعيل منطق التشارك والتعاقد بين الوكالة الحضرية والهيئات الترابية لتجديد وثائق التعمير المنتهية الصلاحية خاصة وأن هذه الدراسات تتطلب تعبئة موارد مالية وإمكانيات بشرية مهمة.

ب. التغطية بالوثائق الفتوغرافية والطبوغرافية :

ووعيا منها بأهمية تجديد وثائق التعمير المنتهية الصلاحية بشكل يتماشى ومستجدات الواقع ويأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المجالية ، فقد عرفت سنة 2014 استكمال أشغال إنجاز الصور الجوية والفتوغراميمترية لمجموعة من المدن والمراكز الصاعدة على مستوى نفوذها الترابي، حيث شملت هذه العملية إنهاء أشغال 12 صورة جوية على مساحة قدرت ب 35000 هكتارا.

ورغبة منها في تغطية بعض المراكز الصاعدة بإقليم فجيح بوثائق التعمير، عملت الوكالة الحضرية في إطار اتفاقي مع شركائها الأساسيين على إنجاز التصاميم الطبوغرافية لمركزي عين الشواطر وتندرارة و جزء من الجماعة الحضرية لبوعرفة.



ج. التسوية العمرانية للسكن الناقص التجهيز :

تحظى هذه العملية بالأولوية ضمن أنشطة الوكالة الحضرية لوجدة، لما لها من أهمية وتأثير مباشر على الساكنة بإدماجها اجتماعيا وعمرانيا، حيث يتعلق الأمر بالتسوية العمرانية للسكن الناقص التجهيز من خلال تمكينه من أدوات تقنية مرجعية لدراسة الملفات وكذا إنجاز أشغال التجهيز والربط بمختلف الشبكات والبنى التحتية الأساسية.

ومن منطلق التوافق الذي يحظى به إعداد تصاميم التقييم، فقد تم إلى غاية متم سنة 2014 إعداد ما مجموعه 409 تصميما، حيث استفادت من هذه العملية ساكنة قدرت 581965 نسمة على مساحة تقدر ب 4466.01 هكتارا، كما مكنت هذه العملية من الحد من البناء غير القانوني و من برمجة إنجاز العديد من تجهيزات ومرافق القرب بالإضافة إلى مد الأحياء المعنية بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب وكذا التطهير السائل، كما وفرت كذلك للمصالح المختصة الأدوات التقنية اللازمة لإعداد التركيبة المالية التي تتطلبها عملية التأهيل المعلنة بمدن ومراكز النفوذ الترابي للوكالة الحضرية. ويوضح الجدول التالي التوزيع المجالي للتصاميم المنجزة منذ بدء العملية.

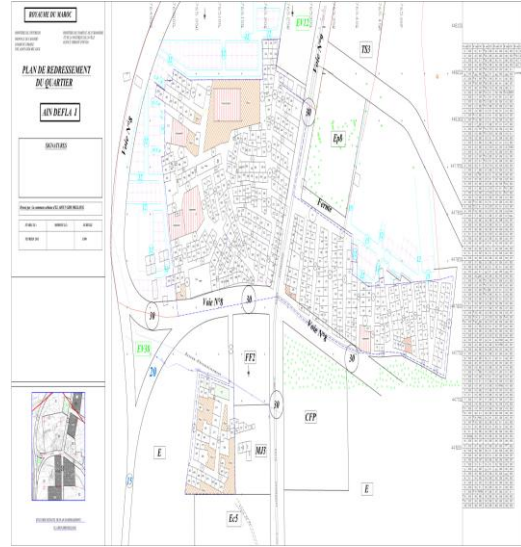
التصاميم المنجزة منذ بدء عملية التقييم

| المساحة بالهكتار | عدد السكان المستفيدين | التصاميم المنجزة إلى غاية 2014 | العمالة أو الإقليم |
|------------------|-----------------------|--------------------------------|--------------------|
| 1484 | 247590 | 151 | وجدة أنكاد |
| 785 | 108000 | 68 | بركان |
| 907.69 | 105215 | 82 | تاوريرت |
| 314.32 | 67205 | 42 | جرادة |
| 975 | 53945 | 66 | فجيج |
| 4466.01 | 581965 | *409 | المجموع |

* العدد يهم التصاميم التعديلية المنجزة

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن الوكالة قد عملت على إعداد دليل يهدف إلى توحيد مسطرة إعداد تصاميم التقييم وتوسيع مجال الاستشارة حول هذه العملية مع الساكنة والمجالس المنتخبة وذلك بغية استباق الشكايات المحتمل تقديمها بعد التوافق على تصاميم التقييم وكذا تجنباً للتعديلات المتكررة لهذه التصاميم، فضلا عن الرغبة القوية للوكالة في تحسين هذه العملية لبلوغ الأهداف المنشودة من سياسة التأهيل الحضري والتمثلة في الرفع من قيمة وجودة المشهد العمراني وتحسين ظروف عيش السكان.





تصميم تقويم حي عين الدفلة بالعيون سيدي ملوك

بني مطهر

تصميم تقويم حي الشرفة بالجماعة الحضرية عين

د. تأطير إعداد الوثائق ذات الصبغة القانونية

تتم هذه العملية تأطير إعداد مشاريع تحديد المراكز المحددة و توسيع المدارات الحضرية و كذا قرارات تخطيط حدود الطرق العامة.

1 - تحديد المراكز وتوسيع المدارات الحضرية

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة نمو المجالات سواء منها الحضرية أو القروية، وذلك من خلال تمكين الجماعات المعنية من آليات قانونية لضبط و توجيه توسعها العمراني و استخلاص نفقات الواجبات المالية مقابل الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن عملية توسيع المدارات الحضرية لم تعد يخضع لمقتضيات الدورية الوزيرية عدد 245 الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 1994 والمتعلقة بتحديد المراكز وتوسيع المدارات الحضرية وإنما لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.13.74 الصادر في 18 من رمضان 1434 (27 يوليوز 2013) بتنفيذ القانون رقم 131.12 المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية والذي ينص في مادته السابعة على أنه "...يحدد داخل كل جماعة معنية، قرار لوزير الداخلية، مدار حضري يشمل كلياً أو جزئياً النفوذ الترابي للجماعة..."

وقد عرفت سنة 2014 تأطير الدراسة المتعلقة بمشروع تحديد مركز الشويحية بناء على الدورية

الوزيرية عدد 245 والذي يوجد في مرحلة المصادقة.



وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الجهود التي تبذلها الوكالة الحضرية لمواكبة الجماعات المعنية، حيث تقوم لهذا الغرض بشرح مضمون الدورية السالفة الذكر، كما تقوم بفحص التصور المقترح، حيث يهتم هذا الفحص الإحداثيات الجغرافية المقترحة، وعند الاقتضاء، تقوم الوكالة باقتراح مجالات التوسع تماشياً مع مقتضيات وثائق التعمير الجاري بها العمل.

2 - قرارات تخطيط حدود الطرق العامة

تندرج هذه العملية في إطار تفعيل مقتضيات المادة 32 من القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير وكذا إجراء مقتضيات الدورية عدد 475 الصادرة بتاريخ 05 مايو 2003 بشأن تفويض الاختصاص فيما يخص التأشير على بعض القرارات الجماعية المتعلقة بالتعمير. وتهدف هذه العملية إلى تأطير الجماعات في حالة اتخاذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة أو قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعنية فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن سنة 2014 لم تعرف اتخاذ أي قرار بشأن تخطيط حدود الطرق العامة.

ت. مواكبة إعداد الدراسات القطاعية

ووعياً منها بضرورة وضع خبرتها رهن إشارة شركائها، ساهمت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2014 في تأطير 18 دراسة قطاعية، حيث مكنت هذه الدراسات من توفير قاعدة معلومات مهمة حول العديد من القضايا التي تهم ميدان التعمير، كما همت مواضيع متعددة ومتنوعة هي على الشكل الآتي :

طبيعة وموضوع الدراسات القطاعية المؤطرة برسم 2014

| نوعية المهمة | الدراسة |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ■ توفير الوثائق الخرائطية اللازمة ■ تقديم المساعدة التقنية الضرورية | 1. الدراسة المتعلقة بإعداد إحصاء السكن والسكنى لعام 2014 |
| المساهمة في إطار اللجنة المكلفة بتتبع المشروع | 2. الدراسة المتعلقة بالمخطط المديرى للنقل والتنقل بوجدة الكبرى |
| المساهمة في إطار اللجنة المكلفة بتتبع المشروع | 3. الدراسة المتعلقة بالمخطط الإقليمي لتدبير النفايات الصلبة بإقليم جرادة |
| <ul style="list-style-type: none"> ■ تمكين مكاتب الدراسات من الوثائق اللازمة ■ جرد وتتبع وضعية البناءات المهددة بالانهيار ■ المشاركة في اللجنة الإقليمية لليقظة و الوقاية من الفيضانات على مستوى العمالة و الأقاليم التابعة للنفوذ الترابي للوكالة الحضرية | 4. الدراسات المتعلقة بخطر الفيضانات |
| المساهمة في تأطير جميع الدراسات المتعلقة بالتطهير السائل على مستوى النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة | 5. دراسات التطهير السائل |
| المشاركة في اللجنة الوطنية و الجهوية للدراسات | 6. دراسات التأثير على البيئة |



| | |
|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 7. الدراسة المتعلقة بتقييم برنامج السكن الاجتماعي 250000 درهم و 140000 درهم بالمغرب |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 8. الدراسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي بإقليم جرادة |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 9. الدراسة المتعلقة بتأثير التعمير على الأراضي الفلاحية |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 10. الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 11. الدراسة المتعلقة ببرنامج "جهتنيو" دراسة إمكانية إدماج المقاربة الطاقية بمختلف وثائق التعمير |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 12. الدراسة المتعلقة بمخطط تهيئة وتنمية تربية الأحياء المائية بساحل السعيدية |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 13. الدراسة المتعلقة بإعداد برنامج للتنمية المجالية بمرتفعات الأطلس |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 14. الدراسة المتعلقة بتحسين التنافسية المجالية |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 15. الدراسة المتعلقة بالحكمة الجهوية |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 16. الدراسة المتعلقة بالمخطط الإقليمي لفكيك |
| <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم المساعدة التقنية لمكتب الدراسات ▪ تتبع الدراسة مع باقي الشركاء | 17. الدراسة المتعلقة بالتصميم المديرى للتنقل بين الجماعات بعمالة وجدة أنكاد |

ونظرا للخصوصيات الثقافية التي تتميز بها بعض الأنسجة، أولت الوكالة الحضرية عناية خاصة بهذا الموروث الثقافي والحضاري، حيث تم في هذا الإطار تأطير الدراسة الخاصة بميثاق الهندسة المعمارية لمدينة وجدة و الهادفة إلى تثمين قيمة هذا النسيج المعماري العتيق.

ثانيا- مواكبة الأوراش التنموية الكبرى

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة و تأطير الأوراش التنموية الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تشكل نموذجا تنمويا يروم تأهيل الجهة الشرقية وتقوية تنافسياتها المجالية، وذلك لربح معركة التنمية الحضرية في أفق تنزيل ورش الجهوية الموسعة الذي أرادها صاحب الجلالة قاطرة للتنمية المحلية والجهوية.

وقد همت هذه الأوراش مشاريع التجديد الحضري والتنمية الاقتصادية فضلا عن مشاريع التأهيل المجالي والاجتماعي.

أ. مشاريع التجديد الحضري

تندرج هذه المشاريع في إطار الأوراش التنموية الكبرى، حيث عرفت سنة 2014 مواصلة تأطير مشروع القطب الحضري لوجدة والنصر والذان يهدفان إلى تقوية الوظيفة الحضرية لمدينة وجدة وتجديد هياكلها، في أفق الرقي بها إلى عاصمة جهوية ذات قدرة تنافسية على استقطاب الاستثمار المنتج لفرص



الشغل وإنتاج الثروة، وذلك من خلال إعادة تشكيل مراكز المدينة واستغلال الإمكانيات العقارية المتاحة في إقامة برامج سكنية متكاملة ومندمجة في محيطها وإنجاز التجهيزات والمرافق العمومية الضرورية.

وفي هذا الإطار واصلت الوكالة الحضرية لوجدة تقديم الدعم التقني اللازم لتسريع وثيرة إنجاز مشروع القطب الحضري **URBA POLE** و النصر بمدينة وجدة ، حيث ما فتئت تبذل قصارى جهدها سواء في إطار اللجان التقنية المكلفة بدراسة المشاريع أو في إطار لجان التتبع والمواكبة لإنجاز هذين المشروعين وفق الجدولة الزمنية الموضوعية وحسب الأهداف المحددة لذلك .

وقد مكنت المجهودات المبذولة في هذا الصدد من الموافقة على مشروع بناء مجموعة سكنية من أربعة طوابق بالمنطقة 2 بالقطب الحضري لوجدة **Urba Pole** ، حيث سيتمكن هذا المشروع من إنتاج 532 شقة في إطار برنامج السكن الاجتماعي 250 ألف درهم. كما عرفت أشغال بناء الشطر الأول من السكن الاجتماعي 250 ألف درهم تقدما ملموسا بمشروع النصر.

معطيات حول مكونات مشروع القطب الحضري URBA POLE

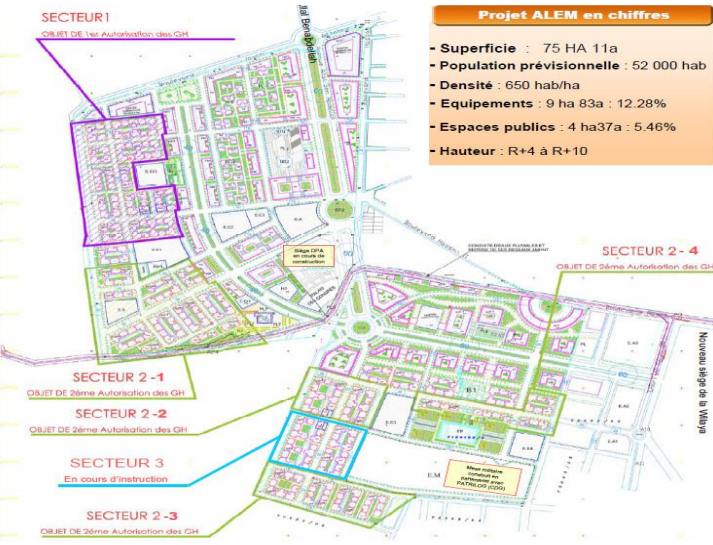
تصميم الكتلة



| | |
|-----------------|--|
| المساحة | 50 هكتار |
| الموقع | وسط مدينة وجدة بالمنطقة السكنية |
| مكونات البرنامج | برامج متنوعة ما بين السكنية والتجارية والخدمات مع خلق سكنية بمواصفات عصرية |
| وثيقة التعمير | تصميم تهيئة قطاعي مصادق عليه |

معطيات حول مكونات مشروع النصر بوجدة





| | |
|-----------------|---|
| المساحة | 75 هكتار |
| الموقع | لتكنة المسماة معسكر سيدي محمد بن عبد الله وعبد الرحمان خالد |
| البرنامج | ترحيل التكنات العسكرية خارج المدارات الحضرية |
| مكونات البرنامج | إنتاج 10 آلاف وحدة سكنية في غضون سنة 2015 إضافة إلى المرافق العمومية والتجارية والخدماتية المصاحبة للحياة الحضرية |
| وثيقة التعمير | تصميم تهيئة قطاعي متوافق بشأنه. |

ث. مشاريع التنمية الاقتصادية

تندرج هذه المشاريع في إطار تحسين مناخ الأعمال وتدعيم وتقوية الوظيفة الاقتصادية والصناعية للجهة الشرقية، وتهم أساسا مشروع القطب التكنولوجي بوجدة والقطب الفلاحي ببركان، حيث ما فتئت الوكالة الحضرية، بمعية فرقائها الأساسيين، تبذل قصارى جهدها لبلورة هذين المشروعين على أرض الواقع.

وقد عرفت سنة 2014 الموافقة على تسعة (9) مشاريع بناء تتوزع بين صالات العرض و وحدات إنتاجية وصناعية متنوعة بالإضافة إلى المركب الجامعي التكنولوجي.



وحدة إنتاجية بالقطب



تصميم الكتلة الخاص بالمشروع

التكنولوجي بوجدة



موازة مع ذلك عرف مشروع القطب الفلاحي ببركان تقدما في أشغال التجهيز والتي همت بناء وحدات إنتاجية للتصنيع والتلفيف والتخزين وكذا وحدات إدارية وصناعية.



تصميم الكتلة الخاص بالقطب الفلاحي ببركان

كما واصلت الوكالة الحضرية لوجدة بمعية باقي الفرقاء تأطير ومواكبة مشروع المحطة السياحية للسعيدية، وذلك بغية تأهيل مدينة السعيدية وتقوية بنية الاستقبال السياحي بها ، حيث همت التدخلات المواكبة التقنية للمشروع وكذلك الحرص على نجاحه من خلال ضبط حركية البناء وضمان جمالية وجودة المشهد العمراني بمحيط المحطة السياحية.





نموذج لأشغال التهيئة بمحيط المحطة



السياحية

ج. مشاريع التأهيل الاجتماعي والمجالي

تهدف هذه المشاريع إلى التقليل من الفوارق المجالية والنهوض بأوضاع الساكنة وتحسين مستوى عيشها، كما تهدف إلى محاربة مظاهر الهشاشة الحضرية وذلك من خلال تقريب الخدمات وإحداث مرافق القرب وتمكين النسيج الناقص التجهيز من مختلف الشبكات والبنى التحتية الأساسية.

وقد عرفت سنة 2014 مواصلة الجهود لمواكبة وتأطير مشروع إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز موضوع الاتفاقيات الإطار الموقعة بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وذلك من خلال تقديم الدعم التقني اللازم فضلا عن إعداد تصاميم تقويم الأحياء موضوع التأهيل الحضري.

موازية مع ذلك، حرصت الوكالة الحضرية على تسريع وثيرة دراسة الملفات المدرجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى مواكبتها المستمرة للجان الإقليمية المكلفة بتحديد الأوعية العقارية القابلة لاحتضان مشاريع المبادرة.

علاوة على ذلك، ووعيا منها بتوفير عرض سكني يلئم القدرات المادية لمختلف الشرائح الاجتماعية، انخرطت الوكالة الحضرية في إنجاح البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي وذلك عبر التدبير السريع والمتميز للمشاريع المقدمة وكذلك من خلال المشاركة في عملية تعبئة العقارات القابلة لاستقبال هذا النوع من السكن.

وإيماننا منها بضرورة إنتاج فضاءات عمرانية اندماجية وإنتاجية وتضامنية، ما فتئت الوكالة تقدم الدعم اللازم لتنفيذ العمليات المدرجة في إطار مشاريع التأهيل الحضري لمدن وتجمعات عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وجردة وتاوريرت وفجيج وذلك بغية تحقيق النجاعة الترابية واستدامة المجالات.





أشغال التهيئة بالجماعة

المدخل الرئيسي للجماعة الحضرية للنعيمة

الحضرية النعيمة



أشغال التهيئة بالجماعة الحضرية النعيمة

ومن منطلق أن التأهيل الحضري يعد أحد المداخل الأساسية للتأهيل الاجتماعي، فإن الوكالة الحضرية تبقى رهن إشارة الجماعات الترابية وباقي الفرقاء المؤسساتيين لإنجاح جميع المبادرات و التدخلات وكذا البرامج ذات الطابع الاجتماعي.

وعلى اعتبار أن إنجاح هذه المشاريع التنموية الكبرى يتطلب تنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين في



ميدان التنمية الحضرية والاستشراف المجالي، انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة تحت إشراف السيد والي الجهة الشرقية في بلورة رؤية استشرافية لمدينة وجدة وذلك بهدف تثمين ما تم إنجازه من مشاريع وبنيات تحتية أساسية واستشراف مستقبل المدينة الألفية في محيط جهوي ووطني متميز.

وتتدرج هذه الدراسة في إطار إستراتيجية تنمية وجدة الكبرى في أفق 2020 بشكل يجعل منها عاصمة جهوية قادرة على لعب أدوار طلائعية في محيطها الجهوي و الوطني وكذا في إطار تعزيز الدينامية التنموية التي تعرفها مدينة وجدة والارتقاء بها إلى مصاف المدن الكبرى وإلى مستوى تطلعات ساكنتها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتجدر الإشارة إلى المساهمة الفعلية للوكالة الحضرية في بلورة هذه الرؤية وذلك من خلال تنشيط الورشات المنعقدة حول الموضوع وكذلك تقديم عروض من أجل بلورة محاور الإستراتيجية التنموية لوجدة الكبرى والتي همت ما يلي :

- * صيانة وتثمين المشهد الحضري وتأهيل النسيج العمراني لوجدة ؛
- * تعزيز وتقوية البنية التحتية والشبكة الطرقية ؛
- * المحافظة على البيئة والانخراط في التنمية المستدامة ؛
- * تحسين الولوج للخدمات والتجهيزات الاجتماعية للقرب ودعم الحكامة الجيدة ؛
- * تعزيز وتحديث التنقل والجولان ؛
- * تطوير الحركية الاقتصادية والتجارية ودعم القطاعات المنتجة.





الموقع المتميز لمدينة وجدة كبوابة في اتجاه بلدان المغرب العربي
ودول البحر الأبيض المتوسط

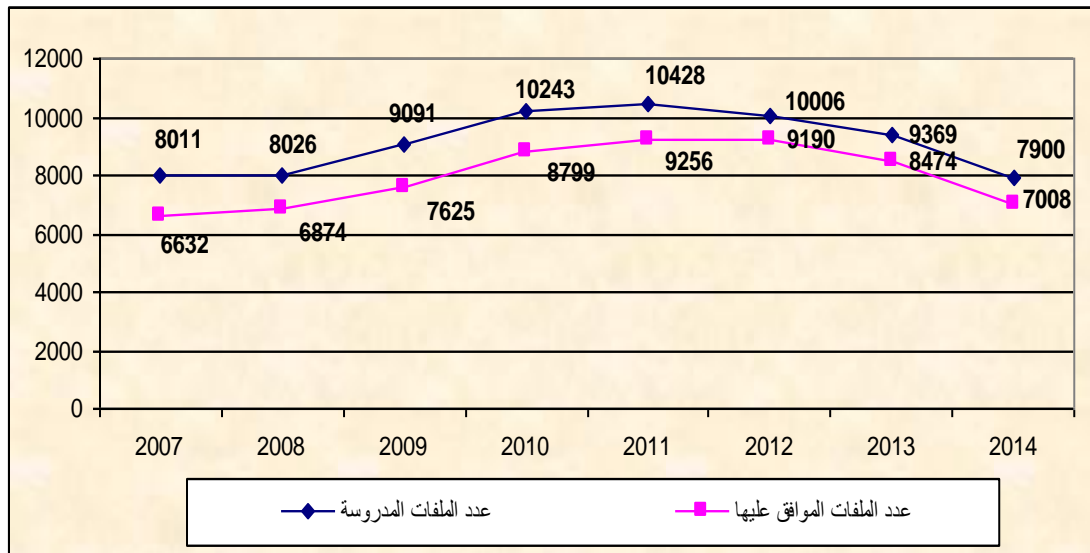


المحور الثاني : التدبير الحضري وتشجيع الاستثمار

أولاً- التدبير الحضري

يشكل قطاع التعمير والبناء قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مساهمته المهمة في الناتج الوطني الخام، حيث يحظى الاستثمار في الميدان العقاري بأهمية بالغة نتيجة الطلب المتزايد على السكن وكذا الضغط الذي أصبحت تعرفه جل المجالات الحضرية الكبرى. إلا أنه على الرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة وتراجع وانكماش الاستثمار في الميدان العقاري، فقد عرفت سنة 2014 دراسة ما مجموعه 7900 ملفا حظي منها 89% بالموافقة.

ويبين الرسم التالي التطور الحاصل في ميدان التدبير الحضري ما بين 2007 و 2014.



ويستفاد من معطيات الرسم البياني أعلاه تراجع في عدد الملفات المدروسة، حيث تراجع هذا العدد من 10006 ملف سنة 2012 إلى 9369 ملف سنة 2013 إلى 7900 ملف سنة 2014، حيث يرتبط هذا التراجع بالظرفية الاقتصادية الوطنية والتميز بانكماش الاستثمار في الميدان العقاري وكذلك ببعض الصعوبات المرتبطة بالتمويل البنكي. كما أن هذا الرسم يبين أن نسبة الموافقة مقارنة مع عدد الملفات المدروسة تبقى في تزايد مستمر منذ سنة 2007.

وعلى الرغم من التراجع في عدد الملفات المدروسة، فقد كان لهذه المشاريع الوقع الإيجابي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث ناهز حجم الاستثمار بقطاع البناء 5587 مليون درهم على مساحة إجمالية قدرت بـ 499 هكتار، كما ساهمت هذه المشاريع في تمكين فئات عريضة من المواطنين في امتلاك سكن لائق.



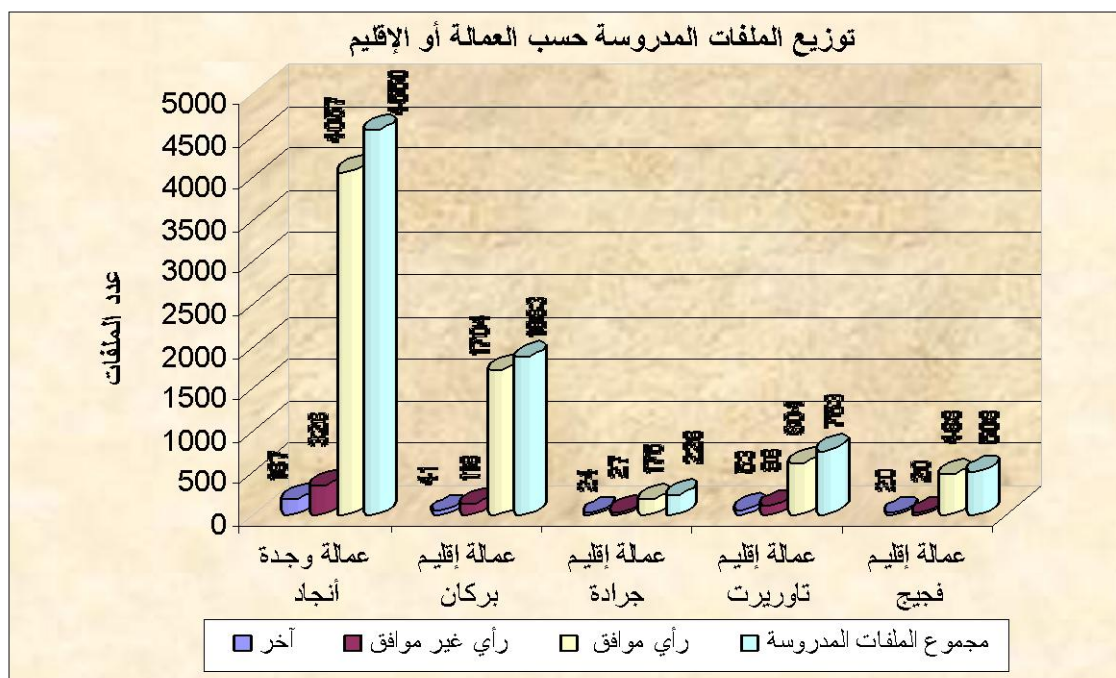
أ. دراسة مشاريع البناء والتجزئات العقارية وتقسيم العقارات

بلغ عدد الملفات المدروسة برسم سنة 2014 ما مجموعه 7900 ملفا موزعة على 7518 ملف بناء و 187 ملف إحداث تجزئة عقارية ومجموعة سكنية و 195 ملف تقسيم، حيث يوضح الجدول التالي التوزيع المجالي لعدد الملفات المدروسة على صعيد عمالة وجدة أنكاد و أقاليم بركان و جرادة وتاوريرت و فكيك.

التوزيع المجالي لعدد الملفات المدروسة

| العمالة أو الإقليم | مجموع الملفات المدروسة | | | رأي موافق | | رأي غير موافق | | آخر* | |
|--------------------|------------------------|--------|-------|-----------|-------|---------------|-------|--------|--|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | |
| عمالة وجدة أنكاد | 4550 | 89% | 4057 | 7% | 326 | 4% | 167 | | |
| إقليم بركان | 1863 | 92% | 1704 | 6% | 118 | 2% | 41 | | |
| إقليم جرادة | 226 | 77% | 175 | 12% | 27 | 11% | 24 | | |
| إقليم تاوريرت | 753 | 80% | 604 | 13% | 96 | 7% | 53 | | |
| إقليم فكيك | 508 | 92% | 468 | 4% | 20 | 4% | 20 | | |
| المجموع | 7900 | 89% | 7008 | 7% | 587 | 4% | 305 | | |

* إرجاع الملفات إلى الجماعات المعنية وتأجيل البت



وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن 89% من الملفات قد حظيت بموافقة اللجان التقنية المكلفة بالدراسة مقابل 7% من الملفات تم رفضها لعدم استجابتها للمعايير التقنية والقانونية المعمول بها، ويعزى



هذا الارتفاع في عدد الملفات الموافق عليها إلى إعمال مبادئ المرونة والقراءة الإيجابية للنصوص القانونية المعمول بها من طرف اللجان التقنية المكلفة بدراسة الملفات .

1 - التجزئات و المجموعات السكنية

عرفت سنة 2014 دراسة 187 ملف تجزئة وإحداث مجموعات سكنية، حظي منها 106 ملفا بموافقة اللجنة التقنية وذلك بنسبة تصل إلى 57%، وقد عرف عدد المشاريع المدروسة تراجعا ملحوظا مقارنة مع سنة 2013 حيث تمت دراسة 220 مشروعا.

ويوضح الجدول التالي توزيع هذه المشاريع و نوعية الوحدات التي ستنتجها بعمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وجرادة وتاوريرت وفجيج.

التوزيع المجالي لمشاريع التجزئات والمجموعات السكنية

| المجموع | فجيج | تاوريرت | جرادة | بركان | وجدة أنكاد | العمالة أو الإقليم | | |
|---------|------|---------|-------|-------|------------|--|-------------|--|
| 106 | 2 | 4 | 1(**) | 30 | 69 | عدد التجزئات و المجموعات السكنية الموافق عليها | | |
| 5108 | 607 | 318 | -- | 1443 | 2740 | بقع اقتصادية | | |
| 18 | - | - | - | - | 18 | بقع | سكن اجتماعي | عدد الوحدات المنتجة من خلال التجزئات و المجموعات السكنية |
| 2787 | -- | -- | -- | -- | 2787(*) | شقق | | |
| 0 | -- | -- | -- | -- | -- | بقع لإعادة الإسكان | | |
| 661 | -- | 45 | -- | 366 | 250 | بقع للعمارات | | |
| 1209 | -- | 45 | -- | 178 | 986 | بقع للفيلات | | |
| 161 | 5 | 6 | -- | 38 | 112 | بقع للتجهيزات | | |
| 81 | -- | -- | -- | -- | 81 | بقع للأنشطة الاقتصادية | | |
| 0 | -- | -- | -- | -- | - | بقع للسياحة | | |
| 10025 | 612 | 414 | 0 | 2025 | 6974 | المجموع | | |
| 1833 | 34 | 33 | 0 | 565 | 1201 | مبلغ الاستثمارات (مليون درهم) | | |
| 382 | 14 | 13 | 0 | 86 | 269 | المساحة بالهكتار | | |

(*) 2787 شقة تدخل في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 250.000 درهم.

(**) مشروع واحد يتعلق بتصميم تعديلي.

بناء على المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، يلاحظ شبه استقرار في عدد الوحدات المنتجة في إطار السكن الاقتصادي والتي همت إنتاج 5108 بقعة أرضية سنة 2014 مقارنة مع 5691 سنة 2013، وهو ما



يعكس توجه الأسر إلى هذا النوع من السكن الذي يوفر عروضاً متنوعة من حيث الموقع والمساحة . كما عرفت البقع المخصصة للعمارات تراجعاً ملحوظاً، حيث تم إنتاج 661 بقعة مقارنة مع سنة 2013 والتي عرفت إنتاج 805 بقعة. إلا أنه على الرغم من التوجه العمودي للبناء لازالت الملكية المشتركة لا تحظى باهتمام الأسر التي غالباً ما تفضل السكن الاقتصادي المتعدد العروض. نفس الاستقرار الذي عرفه السكن الاقتصادي عرفه المنتج المخصص للفيلات إذ انتقل من 1212 بقعة أرضية سنة 2013 إلى 1209 بقعة خلال سنة 2012 وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد للفئات المتوسطة بهذا النوع من السكن الذي أصبح يغري من حيث المساحة والموقع.

مقابل ذلك عرفت البقع الموجهة للأنشطة الاقتصادية والسياحية تراجعاً ملحوظاً، حيث انتقل عدد البقع المخصصة للأنشطة الاقتصادية من 796 بقعة خلال سنة 2013 إلى 81 بقعة سنة 2014، كما تراجعت البقع الموجهة لأغراض السياحة من 33 سنة 2013 إلى 0 بقعة خلال سنة 2014 ، حيث يعزى هذا التراجع إلى تخوف المستثمرين وتراجعهم عن الاستثمار في هذا الميدان لصالح الاستثمار في الميدان العقاري.

ومواكبة منها للبرنامج الوطني للسكن الاجتماعي، أولت الوكالة الحضرية لوجدة عناية بالغة لمشاريع السكن الاجتماعي من خلال العمل على تبسيط مساطر دراسة ملفات هذه المشاريع وبالفعلية والسرعة المطلوبة، وهو ما أسفر عن تحقيق نتائج جد إيجابية على مستوى الوحدات المنتجة، حيث سجلت هذه السنة إنتاج 2787 وحدة سكنية و18 بقعة في إطار السكن الاجتماعي ذو الكلفة 250.000 درهم، بتراجع يقدر ب 867 وحدة سكنية و386 بقعة مقارنة مع سنة 2013، حيث يرجع هذا التراجع إلى عدم جاذبية هذا النوع من السكن من حيث المساحة ووفرة العرض الموجود في هذا الإطار.

و تجدر الإشارة، إلى أنه على الرغم من التأثير الإيجابي لهذه المشاريع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فقد تراجعت الرفع المخصصة للتجهيزات والأنشطة الاقتصادية والسياحية من 1010 بقعة سنة 2013 إلى 242 بقعة سنة 2014، نفس الشيء بالنسبة للوحدات السكنية والتي تراجعت من 12271 سنة 2013 وحدة سكنية إلى 9883 سنة 2014.

إلا أنه على الرغم من تراجع عدد الوحدات السكنية والبقع الموجهة للتجهيزات وللأنشطة الاقتصادية والسياحية فقد سجل المبلغ الاستثماري المعبى لهذه الغاية ارتفاعاً حيث انتقل من 1581 مليون درهم سنة 2013 إلى 1833 مليون درهم سنة 2014، حيث يعزى هذا الارتفاع بأهمية المشاريع من حيث المواقع.

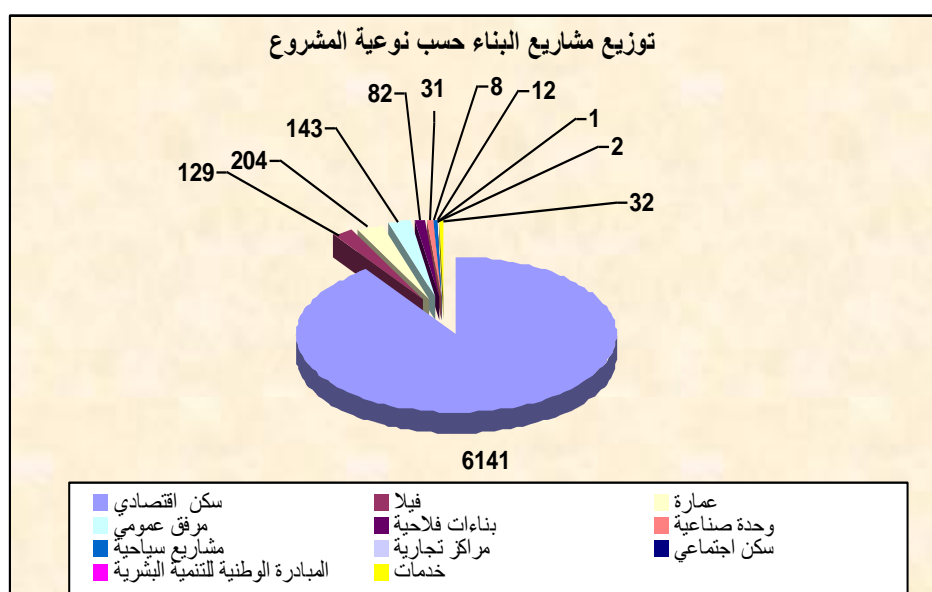
2 - مشاريع البناء

عرفت سنة 2014 الموافقة على 6785 مشروع بناء من أصل 7518 مشروعاً تمت إحالتها على أنظار اللجان التقنية مقابل 8175 مشروعاً تمت الموافقة عليها خلال سنة 2013، حيث يوضح الجدول أسفله طبيعة و نوعية مشاريع البناء التي تمت دراستها.



توزيع مشاريع البناء حسب الطبيعة و الغرض

| النسبة المئوية | العدد | طبيعة الوحدات |
|----------------|-------|----------------------------------|
| 90.50 | 6141 | سكن اقتصادي |
| 1.90 | 129 | فيلا |
| 3 | 204 | عمارة |
| 2.10 | 143 | مرفق عمومي |
| 1.20 | 82 | بناءات فلاحية |
| 0.45 | 31 | وحدة صناعية |
| 0.11 | 08 | مشاريع سياحية |
| 0.17 | 12 | مراكز تجارية |
| 0 | 0 | سكن اجتماعي |
| 0.02 | 02 | المبادرة الوطنية للتنمية البشرية |
| 0.47 | 32 | خدمات |



يتبين من المعطيات أعلاه، أن وحدات السكن الاقتصادي تحتل الصدارة في ترتيب مشاريع البناء المدروسة ب 6141 وحدة سكنية، يليه صنف العمارات ب 204 مشروع وهو ما يعكس الإقبال الذي لازال يحظى به هذا النوع من السكن.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى التراجع الملحوظ في عدد مشاريع البناء المدروسة خلال سنة 2014 حيث لم تتعد 7518 مقارنة مع سنة 2013 التي عرفت دراسة 8908 مشروعا و مع سنة 2012 التي عرفت دراسة 9660 مشروع بناء، ويعزى ذلك إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية على الاستثمار في الميدان العقاري.

لكن على الرغم من هذا التراجع، فستمكن هذه المشاريع من تعبئة مبلغ استثماري مهم قدر ب 5587 مليون درهم و من توفير 16810 وحدة سكنية على مساحة قدرت ب 499 هكتارا، و للمقارنة بين حصيلتي سنتي 2013 و 2014 نورد الجدول التالي.



حصيلة التدبير الحضري برسم 2013 و 2014

| حصيلة سنة 2014 | | حصيلة سنة 2013 | | | |
|------------------------------------|---------------|------------------------------------|---------------|----------------------------|--|
| مشاريع التجزئات والمجموعات السكنية | مشاريع البناء | مشاريع التجزئات والمجموعات السكنية | مشاريع البناء | | |
| 187 | 7518 | 220 | 8908 | مجموع الملفات المدروسة | |
| 106 | 6785 | 143 | 8175 | الملفات الموافق عليها | |
| %57 | %90 | %65 | %92 | | |
| 10025 | 6785 | 13281 | 8175 | الوحدات المنتجة | |
| 1833 | 3754 | 1581 | 5159 | حجم الاستثمار (مليون درهم) | |
| 382 | 117 | 397 | 184 | المساحة بالهكتار | |

3 - مشاريع تقسيم العقارات

عرفت سنة 2014 دراسة 195 ملفا متعلقا بمشاريع تقسيم العقارات، حظي منها 117 ملفا بموافقة اللجان التقنية مقارنة مع سنة 2013 حيث تمت الموافقة على 156 ملفا من أصل 241 مشروعاً تمت دراستها.

4 - دراسة ملفات البناء بالعالم القروي

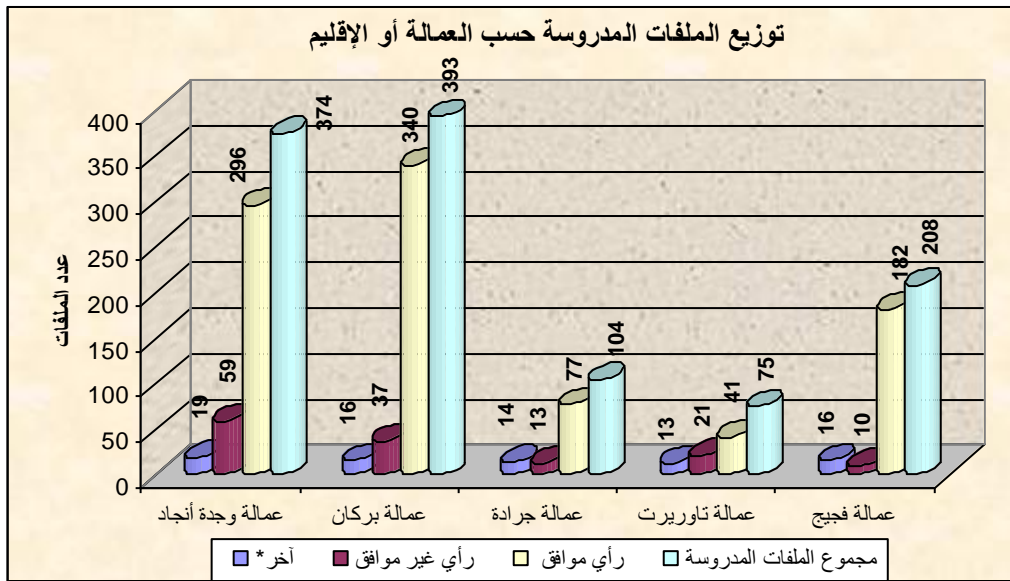
حرصت الوكالة الحضرية لوجدة على تبسيط مسطرة دراسة الملفات بالعالم القروي متجاوبة في ذلك مع روح القوانين والدوريات الوزارية المعمول بها في هذا المجال، حيث عرفت سنة 2014 دراسة 1154 ملفا حظي منها 936 ملفا بالموافقة وذلك بنسبة 81% مقارنة مع سنة 2013 حيث تمت دراسة ما مجموعه 1260 ملفا حظي منها 1075 ملفا بالموافقة وذلك بنسبة بلغت 85%، وهو ما يعكس سلامة المقاربة المعتمدة في تدبير ملفات البناء في العالم القروي والقائمة على استغلال التسهيلات التي تمنحها النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل خاصة فيما يتعلق بمنح استثناءات على المساحة وكذا العلو المسموح بهما. و يوضح الجدول أسفله توزيع هذه المشاريع حسب عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وجردة و تاوريرت و فجيح.

توزيع الملفات المدروسة في العالم القروي

| آخر* | | رأي غير موافق | | رأي موافق | | مجموع الملفات المدروسة | العمالة أو الإقليم |
|--------|-------|---------------|-------|-----------|-------|------------------------|--------------------|
| النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | العدد | |
| 5% | 19 | 16% | 59 | 79% | 296 | 374 | عمالة وجدة أنكاد |



| | | | | | | | |
|-----|----|-----|-----|-----|-----|------|---------------|
| 4% | 16 | 9% | 37 | 87% | 340 | 393 | إقليم بركان |
| 13% | 14 | 13% | 13 | 74% | 77 | 104 | إقليم جرادة |
| 17% | 13 | 28% | 21 | 55% | 41 | 75 | إقليم تاوريرت |
| 8% | 16 | 5% | 10 | 87% | 182 | 208 | إقليم فجيج |
| 7% | 78 | 12% | 140 | 81% | 936 | 1154 | المجموع |



وفي الأخير يجب التذكير بأن تدخل الوكالة الحضرية لم يقتصر عند دراسة وتبديل ملفات البناء و التجزيء وتقسيم العقارات، وإنما شمل كذلك الجانب الجمالي للمشاريع، وذلك من خلال اقتراح واجهات معمارية موحدة ومتجانسة مع محيطها وتأخذ بعين الاعتبار الجوانب الجمالية والمقومات الحضارية والثقافية من أجل تحقيق التجانس المعماري وتحسين المشهد العمراني وإضفاء رونق جمالي على المدينة، وللوفع من القدرة الاستقطابية والتنافسية للمجال.

ثالثا : مبدأ الأداء عن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية

تندرج هذه العملية في إطار السياسة الحكومية الرامية إلى تنويع مداخيل الوكالات الحضرية لضمان استمراريتها في أداء مهامها، كما يهدف هذا الإجراء إلى تمكين الوكالات الحضرية من الموارد المالية الأساسية لإنجاز الدراسات وتقديم الخدمات لفائدة فرقائها المؤسساتيين.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن مبدأ الأداء عن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية قد تم إقراره من طرف المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة المنعقد في إطار دورته العاشرة بتاريخ 28



فبراير 2011، حيث كان للمداخل المستخلصة الأثر الإيجابي في تحسين الخدمات المقدمة من طرف الوكالة لصالح فرقائها في ميدان التخطيط الحضري.

وجدير بالذكر إلى أن عدم تسوية مجموعة من المواطنين لوضعيتهم المادية اتجاه الوكالة الحضرية لوجدة قد اثر بشكل مباشر على مداخل الوكالة والتي غالبا ما توجه لإنجاز دراسات وثائق التعمير التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية كبيرة خاصة في ظل التوجه الحكومي الرامي إلى تنويع المداخل لضمان تدبير وتسيير الوكالات الحضرية.

وللوقوف على حجم المبالغ المالية المستحقة للوكالة الحضرية غير المستخلصة، نورد الجدول التالي :

حجم المبالغ غير المستخلصة إلى متم سنة 2014

| المشاريع الكبرى | | المشاريع الصغرى | | العمالة أو الإقليم |
|---------------------|------------|-------------------|-------------|--------------------|
| المبلغ بالدرهم | العدد | المبلغ بالدرهم | العدد | |
| 4.497.459.60 | 173 | 367.909.49 | 813 | عمالة وجدة أنجاد |
| 796.102.32 | 61 | 54.536.40 | 60 | إقليم بركان |
| 94.015.80 | 18 | 49.986.00 | 49 | إقليم جرادة |
| 597.624.96 | 13 | 175.384.80 | 137 | إقليم تاوريرت |
| 134.892.00 | 30 | 254.955.60 | 123 | إقليم فجيج |
| 6.120.094.68 | 295 | 902.772.29 | 1182 | المجموع |

ومن خلال استقراء معطيات الجدول أعلاه، يلاحظ ارتفاع عدد الملفات التي تستدعي تسوية وضعيتها المالية اتجاه الوكالة الحضرية لوجدة، حيث وصل هذا العدد إلى 1477 ملفا إلى غاية متم سنة 2014 وذلك بمبلغ إجمالي قدر ب 7.022.866.97 درهم، وهو الأمر الذي يستدعي العمل على اتخاذ كل ما يلزم لحث المواطنين على تسوية وضعيتهم المالية قبل منح الترخيص من طرف السادة رؤساء المجالس الجماعية المعنية، خاصة وأن المرسوم الجديد المتعلق بضابط البناء العام ينص في مادته 28 على "...أنه يمكن استخلاص الأتعاب المترتبة عن هذه الخدمات بعد أخذ الآراء والحصول على التأشير، وذلك قبل تسليم الرخص لأصحاب الشأن".

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوكالة الحضرية بتنسيق مع السيد والي الجهة الشرفية قد عملت على مراسلة أصحاب المشاريع المعنية من خلال المهندسين المعماريين المكلفين بإنجازها وذلك من أجل حث أصحاب المشاريع على تسوية وضعيتهم المالية اتجاه الوكالة الحضرية. كما تم تذكير الجماعات المحلية بضرورة التقيد بالتحفظ المتعلق بالأداء المسبق المبدي من طرف الوكالة الحضرية بالنسبة للمشاريع



الحاصلة على الرأي المطابق المنصوص عليه بالمادة 35 من المرسوم المتعلق بضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بمقتضى القانون.

ح. مواكبة الأوراش والمراقبة

موازاة مع المجهودات المبذولة في ميداني التدبير والتخطيط العمراني، تولي الوكالة الحضرية لوجدة أهمية بالغة لمراقبة أوراش البناء المفتوحة على صعيد نفوذها الترابي، وذلك من خلال أعمال رقابة قبلية تتجلى في التأكد من مطابقة أوراش البناء لمقتضيات القوانين والضوابط الجاري بها العمل أثناء دراسة الملفات، ورقابة بعدية تهتم مدى احترام التصاميم المصادق عليها وكذا التأكد من الحصول على الترخيص اللازم وسلامة الأوراش المفتوحة ومدى استجابتها لمتطلبات السلامة والصحة والسكينة العامة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الدور الذي تلعبه الوكالة الحضرية لوجدة لإنجاح تجربة فرقة مراقبة التعمير بمدينة وجدة ومحيطها وكذا مساهمتها الفعالة ضمن لجان اليقظة المحدثة على مستوى أقاليم بركان وجرادة وتاوريرت وفكيك، حيث سهرت لهذا الغرض خلال سنة 2014 على ضمان التمويل اللازم لفرقة مراقبة التعمير حتى تتمكن من أداء مهامها في أحسن الأحوال والظروف وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية شراكة لتمويل وتسيير هذه الفرقة، علاوة على تمثيليتها الدائمة بالفرقة وكذا التسيير المالي واللوجستيكي لها.

1 - مراقبة الأوراش في إطار فرقة مراقبة التعمير

أسفرت تدخلات فرقة مراقبة التعمير خلال سنة 2014 عن 1252 معاينة في إطار تدخلاتها الميدانية والتي شملت المقاطعات الحضرية التابعة لمدينة وجدة وكذا المناطق القروية المحيطة بها. ويوضح الجدول أسفله التوزيع الزمني لتدخلات ومعاينات فرقة مراقبة التعمير بمدينة وجدة ومحيطها القريب.

التوزيع الزمني لتدخلات ومعاينات فرقة مراقبة التعمير المرصودة خلال سنتي 2013-2014

| خلال سنة 2014 | خلال سنة 2013 | |
|---------------|---------------|--------|
| 106 | 112 | يناير |
| 106 | 135 | فبراير |
| 96 | 125 | مارس |
| 112 | 114 | أبريل |
| 116 | 156 | مايو |
| 104 | 114 | يونيو |
| 106 | 113 | يوليو |



| | | |
|------|------|---------|
| 106 | 127 | غشت |
| 96 | 109 | شتنبر |
| 101 | 111 | أكتوبر |
| 103 | 108 | نونبر |
| 100 | 112 | دجنبر |
| 1252 | 1436 | المجموع |

من خلال استقراء الجدول أعلاه، يظهر أن عدد المخالفات المرصودة خلال سنة 2014 قد عرف تراجعاً نسبياً مقارنة مع سنة 2013 حيث تم رصد 1436 مخالفة في إطار التدخلات الميدانية لفرقة مراقبة التعمير، م ما يعكس اليقظة الدائمة لعناصر الفرقة و كذلك التوزيع المجالي المحكم لعناصرها بالأوراش المفتوحة على صعيد مجال تدخلها، هذا فضلا عن تزايد الوعي لدى المواطن بضرورة احترام ضوابط وقواعد البناء .

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه كان لعملية تقويم الأحياء الناقصة التجهيز الأثر الإيجابي في الحد من البناء غير القانوني بمدينة وجدة ومحيطها . بحيث أصبح قاطنو هذه الأحياء يسلكون المساطر الجاري بها العمل من أجل بناء مساكنهم.

و تتوزع الخروقات المرصودة في ميدان التعمير والبناء بمدينة وجدة ومحيطها بين أعمال ممنوعة تتمثل في البناء بدون رخصة وعدم احترام التصاميم المعمارية المصادق عليها، وكذا بيانات رخصة البناء و تجاوز مقتضيات رخصة الإصلاح و الاستغلال غير المشروع للملك العام و بين مخالفات بسيطة تنحصر في عدم وجود التصاميم بالورش وانتهاء رخصة شغل الأملاك العامة.

و لتفعيل المسطرة القضائية في حق المخالفين، أحالت فرقة مراقبة التعمير 111 محضرا على النيابة العامة وذلك من أجل إقامة ورفع الدعوى العمومية. كما اتخذت الإجراءات الإدارية اللازمة ضد المخالفين لإيقاف الأشغال وإعادة الوضع إلى ما كان عليه في السابق تفاديا لاستمرار وتطور المخالفة في الزمن، حيث توزعت هذه الإجراءات بين حجز مواد البناء وعملية الهدم، حيث يوضح الجدول التالي طبيعة الإجراءات الإدارية المتخذة.

الإجراءات المتخذة ضد المخالفين

| عدد التدخلات | طبيعة الإجراء |
|--------------|-----------------|
| 69 | حجز مواد البناء |
| 51 | الهدم |
| 120 | مجموع التدخلات |



و بالموازاة مع ذلك، تضطلع فرقة مراقبة التعمير بأنشطة أخرى تتمثل فيما يلي :

- معالجة شكايات المواطنين، حيث يتم إجراء معاينات ميدانية للتأكد من صحة مضمون الشكاية وتأسيس الأطراف المتنازعة بتداعيات المخالفة و ضرورة إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه في السابق ؛
- المشاركة في اللجان التقنية المكلفة بالمعاينة و التتبع، حيث تتوصل الفرقة باستدعاءات من مختلف المصالح المتدخلة في قطاع التعمير و البناء قصد المشاركة في المعاينات الميدانية للأوراش موضوع شكايات المواطنين.

2 - أشغال لجنة اليقظة

تندرج هذه العملية في إطار تفعيل مقتضيات الدورية الوزيرية المشتركة بين وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير عدد 2259/127 بتاريخ 27 غشت 2002، كما تهدف إلى توحيد الجهود بين جميع المتدخلين في ميدان التعمير للحد من البناء غير القانوني.

وقد أسفرت تدخلات الوكالة الحضرية ضمن أشغال لجنة اليقظة المفعلة على مستوى إقليم بركان من رصد وضبط ما مجموعه 1445 مخالفة و تهم أساسا البناء بدون رخصة وعدم احترام التصاميم المصادق عليها وأيضا استغلال رخصة الإصلاح لغرض البناء. وفيما يخص الأقاليم الأخرى فتجدر الإشارة إلى الجهود المتميزة التي يبذلها السادة عمال أقاليم جرادة وفجيج وتاوريرت في سبيل الحد من البناء غير القانوني، وذلك من خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها لجان اليقظة للأوراش المفتوحة تفعيلا لمقتضيات الدورية السالفة الذكر.

ثانيا : مواكبة المشاريع الاستثمارية

بالموازاة مع الجهود المبذولة في إطار التدبير الحضري، تضطلع الوكالة الحضرية بمهام المواكبة والتتبع المستمر للمشاريع الاستثمارية، حيث عرفت سنة 2014 مواصلة تعبئة إمكانياتها البشرية للانخراط في بلورة التوجهات الحكومية الرامية إلى تشجيع الاستثمار في الميدان العقاري، حيث تتمثل أهم العمليات فيما يلي :

أ. الدراسة القبلية للمشاريع

تتم هذه العملية مرحلة ما قبل إيداع طلبات الترخيص، كما تروم مواكبة أصحاب المشاريع والمهندسين المعماريين المكلفين بهذه المشاريع ومساعدتهم في بلورة تصور معماري و عمراني لهذه المشاريع توفيق بين المقتضيات القانونية والمتطلبات الجمالية.

كما تهدف هذه العملية كذلك إلى إشراك جميع العاملين بالوكالة الحضرية في اتخاذ القرار وتوحيد



الرؤية فيما يخص الإشكالات الكبرى والقضايا الخلافية التي يطرحها التدبير الحضري، كما يندرج هذا الإجراء في إطار التوجه الحكومي الرامي إلى تشجيع الاستثمار ومساعدة حاملي المشاريع والمهندسين المعماريين على بلورة مشاريع مندمجة وذات قيمة مضافة للقطاع الواقعة به.

وقد مكن هذا الإجراء من تأطير عمل اللجان التقنية المكلفة بدراسة الملفات ومساعدتها على اتخاذ الرأي المناسب في احترام تام لمقتضيات المرسوم الجديد المتعلق بضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بمقتضى القانون خاصة ما يتعلق منها باحترام آجال الدراسة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وعلى الرغم من المجهود الإضافي الذي تتطلبه هذه العملية، حيث تتطلب دراسة مشروع معين التأكد من سلامة الوثائق المقدمة ومدى مطابقة المشروع لأحكام القانون وللغرض المخصص له ضمن وثيقة التعمير السارية المفعول، وعند الاقتضاء، القيام بمعاینات ميدانية، فقد كان لها نتائج إيجابية في تكريس مبادئ القرب وانفتاح الإدارة على محيطها السوسيو مهني وكذا في تكريس ثقافة الإنصات.

خ. المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية للاستثناء في ميدان التعمير

وتماشيا مع متطلبات الواقع وما يفرضه الاستثمار المنتج من استغلال للتسهيلات التي تمنحها الدوريات الوزارية بشأن تشجيع الاستثمار، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة عملها في إطار اللجنة الجهوية للاستثناء، المحدثة بمقتضى الدورية المشتركة 31-10098 الصادرة بتاريخ 6 يوليوز 2010، حيث عرفت سنة 2014 دراسة 43 مشروعا استثماريا، حظيت تسعة 09 مشاريع منها بالموافقة المبدئية.

وقد مكنت هذه المشاريع من تعبئة مبلغ استثماري قدر ب 6387 مليون درهم، ومن توفير وعاء عقاري بالمقابل لصالح الجماعات المعنية لإنجاز التجهيزات والمرافق العمومية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن هذه المشاريع قد مكنت من توفير 2372 في إطار السكن الاجتماعي 250.000 درهم، ويوضح الجدول بعض المعطيات حول المشاريع المدروسة في إطار اللجنة الجهوية للاستثناء.

المشاريع المدروسة خلال سنة 2014

| | |
|------|---|
| 43 | مجموع الملفات المدروسة |
| 09 | عدد الملفات الحاصلة على الموافقة المبدئية |
| 4751 | مجموع الوحدات المنتجة |



| | |
|------|---|
| 2372 | الوحدات المنتجة في إطار السكن الاجتماعي |
| 6387 | حجم الاستثمار بملايين الدراهم |
| 189 | المساحات المخصصة بالهكتار |

د. المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية المكلفة ببعض العمليات العقارية والاستثمارية

أبدت الوكالة الحضرية خلال سنة 2014 - في إطار اللجنة الجهوية المكلفة ببعض العمليات العقارية والاستثمارية- رأيها في 38 مشروعا استثماريا حظي منها 11 مشروعا بالموافقة، في حين تم رفض 16 مشروعا وتأجيل البت في 09 مشاريع إلى حين استكمال الملفات المتعلقة بها. وقد مكنت هذه المشاريع من تعبئة مبلغ استثماري قدر ب 1 مليار و 245 مليون و 940 ألف درهم

ذ. المشاركة في عملية اختيار الأراضي والتقييم

تندرج هذه العملية في إطار المساعدة التقنية والقانونية التي تقدمها الوكالة الحضرية لفائدة الجماعات الترابية ومؤسسات الدولة لتنفيذ مقتضيات وثائق التعمير خاصة فيما يتعلق بإحداث التجهيزات والمرافق العمومية، وذلك من خلال دورها المحوري ضمن أشغال لجنتي اختيار الأراضي والتقييم، المحدثتين طبقا لمقتضيات المنشور الوزيري عدد 209 الصادر بتاريخ 26 مايو 1976 المتعلق بالاقتناءات العقارية التي تهم ملك الدولة الخاص ، و المتمثل في توضيح التخصيص التعميري للعقار موضوع الاختيار بموجب وثيقة التعمير المعمول بها.

وقد أسفر عمل الوكالة ضمن هاتين اللجنتين عن القيام ب 45 عملية اختيار الأراضي لبرمجة المرافق العمومية و عن 53 عملية للتقييم كما هو مبين في الجدول أسفله :

أشغال اللجان المكلفة باختيار الأراضي والتقييم برسم 2014

| العمالة / الإقليم | عمليات اختيار الأراضي | عمليات التقييم |
|-------------------|-----------------------|----------------|
| عمالة وجدة أنجاد | 10 | 35 |
| إقليم بركان | 08 | 07 |
| إقليم جرادة | 24 | 08 |
| إقليم تاوريرت | 02 | 02 |
| إقليم فجيج | 01 | 01 |
| المجموع | 45 | 53 |
| المجموع العام | 98 | |



ر. تسليم بطاقة المعلومات

تندرج هذه العملية ضمن مهام الإرشاد والتوجيه التي تضطلع بها الوكالة الحضرية لفائدة المواطنين والمهنيين، كما تهدف إلى توجيه استعمال الأراضي من خلال تحديد التخصيصات التعميرية، والمقتضيات القانونية المطبقة على ملكية عقارية بموجب وثيقة التعمير المعمول بها.

وعلى الرغم من أهمية هذه الوثيقة في تحديد المقتضيات القانونية المطبقة على ملكية عقارية بموجب وثيقة التعمير المعمول بها، فقد عرفت سنة 2014 تراجعاً ملحوظاً في عدد بطاقات المعلومات المسلمة حيث لم يتعد عددها 601 بطاقة مقارنة مع سنة 2013 حيث تم تسليم 1499 بطاقة معلومات.

ويعزى هذا التراجع في عدد بطاقات المعلومات أساساً إلى التراجع الذي عرفه عدد الملفات المدروسة خلال سنة 2014، وإلى دخول ضابط البناء الجديد حيز التنفيذ، حيث لم تعد بطاقة المعلومات من الوثائق الأساسية ضمن ملفات البناء والتجزئة وإحداث المجموعات السكنية، مما اثر بشكل لافت للانتباه على المداخل الذاتية للوكالة الحضرية.

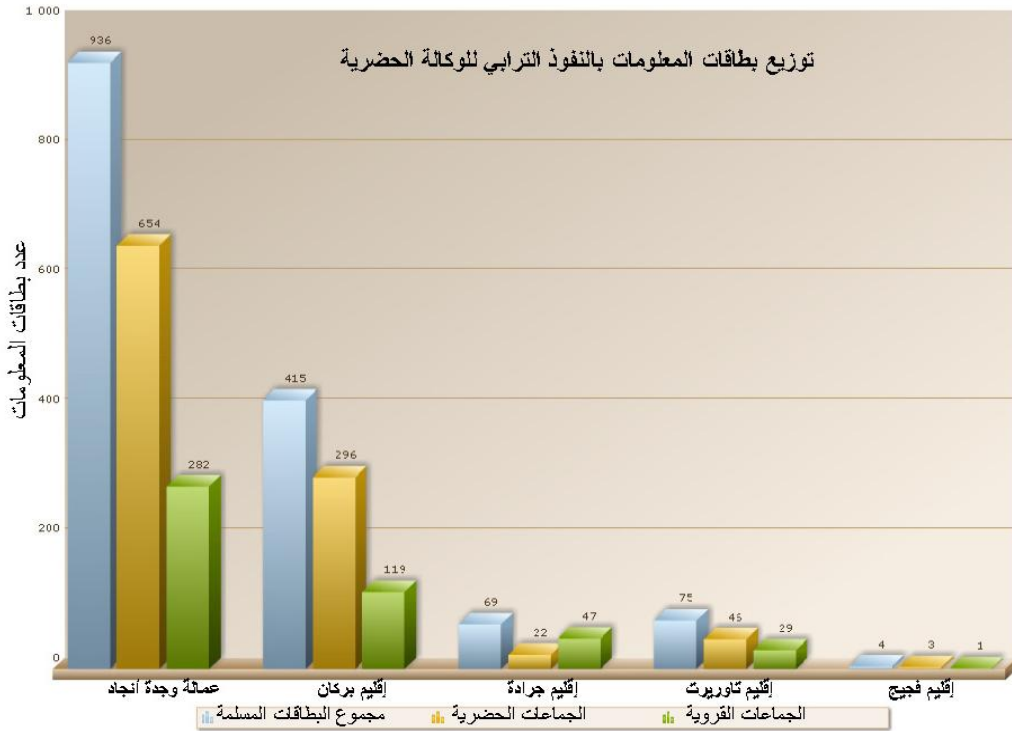
موازية مع ذلك، سلمت الوكالة الحضرية 68 معلومات تعميرية لفائدة الإدارات العمومية وذلك بغرض استكمال الإجراءات المتعلقة بتفويت الأراضي وكذا تسوية الوضعية العقارية أو لإنجاز مشاريع استثمارية.

لكن على الرغم من ذلك، ونظراً لما يتطلبه استقرار المعاملات العقارية من ضبط لقواعد استعمال الأرض وكذا الارتفاقات المقررة بموجب القانون بملكية عقارية بموجب وثائق التعمير، تبقى بطاقة المعلومات من الوثائق الأساسية التي تمكن المهنيين وأصحاب المشاريع من التأكد من خلو الملكية مما من شأنه أن يؤثر في سلامة المعاملات العقارية. والجدول التالي يبين التوزيع المجالي لبطاقات المعلومات المسلمة برسم سنة 2014.

التوزيع المجالي لبطاقات المعلومات

| إقليم فجيج | | إقليم تاوريرت | | إقليم جرادة | | إقليم بركان | | عمالة وجدة أنكاد | | الجماعات |
|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|----------------------|
| الجماعات القروية | الجماعات الحضرية | الجماعات القروية | الجماعات الحضرية | الجماعات القروية | الجماعات الحضرية | الجماعات القروية | الجماعات الحضرية | الجماعات القروية | الجماعات الحضرية | |
| 01 | - | 33 | 29 | 37 | 13 | 76 | 170 | 134 | 108 | عدد بطاقات المعلومات |
| 01 | | 62 | | 50 | | 246 | | 242 | | المجموع |





ز. المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية المكلفة بترتيب المؤسسات السياحية

واصلت الوكالة الحضرية عملها ضمن اللجنة الجهوية المكلفة بترتيب المؤسسات السياحية المحدثة طبقا للمرسوم عدد 1547.10 الصادر بتاريخ 30 غشت 2010 المحدد لمعايير تصنيف المؤسسات السياحية، حيث تمت خلال سنة 2014 دراسة 19 ملف طلبات ترتيب تقني، حظي منها 11 ملفا بالموافقة، في حين تم رفض 08 ملفات لعدم استجابتها لمقتضيات الدورية السالفة الذكر وللمعايير التقنية المعمول بها في ميدان تصنيف المؤسسات السياحية.

وتجدر الإشارة، إلى أنه سيكون لهذه المشاريع أثر إيجابي في تدعيم بنية الاستقبال السياحي و في توفير فرص الشغل بالمنطقة، كما ستساهم في تحسين المشهد العمراني وتدعيم مكانة الجهة من الناحية السياحية.



المحور الثالث : تدعيم سياسة القرب و ترسيخ مبادئ الحكامة

أولاً- تدعيم سياسة القرب والتواصل

وإيماناً منها بأن الإدارة المواطنة هي الإدارة المنفتحة على محيطها الخارجي وعلى فرقائها المؤسساتيين، نهجت الوكالة الحضرية خلال سنة 2014 مقاربة متجددة تنبني على انفتاح المؤسسة على محيطها الخارجي وكذا تكريس سياسة تواصلية مع المرتفقين، حيث هم هذا الجانب المساعدة التقنية والقانونية للجماعات الترابية وإعمال مبادئ الإنصات والقرب في تدبير ومعالجة جميع الشكايات والتظلمات المقدمة من طرف المواطنين والتي تهم قضايا التعمير والبناء.

أ. المواكبة التقنية والقانونية للجماعات الترابية

وعياً منها بموقعها المتميز ضمن المنظومة المحلية وكشريك متميز للجماعات الترابية، لم تتوانى الوكالة الحضرية لوجدة على وضع خبرتها سواء التقنية أو القانونية رهن إشارة الجماعات الترابية وكذا فرقائها المؤسساتيين، وذلك من منطلق إيمانها بأن إنجاح سياسة التعمير يتطلب توحيد الرؤى في جميع القضايا التي تهم القطاع خاصة ما يتعلق بالإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر لهذا القطاع وكذا المساطر التي تهم التدبير والتخطيط الحضري.

وقد تميزت سنة 2014 بمواصلة الجهود لمواكبة تنزيل مقتضيات المرسوم الجديد المتعلق بضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، حيث لم تدخر الوكالة الحضرية جهداً في مواكبة الجماعات من أجل تنفيذ مقتضيات دفتر التحملات الخاص بإحداث الشباك الوحيد، كما وضعت خبرتها التقنية رهن إشارتها، حيث تم تزويد الجماعات المعنية بالشباك الوحيد بالنظام المعلوماتي الخاص بتدبير الملفات وكذا بكل ما من شأنه أن يساعد في التنزيل الأمثل لمقتضيات هذا الضابط.

ووعياً منها أن مواكبة الورش الإصلاحي والتشريعي يتطلب موارد بشرية مؤهلة، فقد وضعت الوكالة الحضرية كذلك تجربتها رهن إشارة العاملين بالشباك الوحيد لرخص التعمير وكذا باللجان الإقليمية، حيث تم تنظيم أيام تكوينية لفائدة المكلفين بدراسة الملفات وذلك من أجل الاطلاع عن قرب على هذا ولم يقتصر تدخل الوكالة الحضرية عند دراسة وتدبير ملفات البناء والتجزئة وتقسيم العقارات، وإنما شمل كذلك الجانب الجمالي للمشاريع، وذلك من خلال اقتراح واجهات معمارية موحدة ومتجانسة مع محيطها وتأخذ بعين الاعتبار الجوانب الجمالية والمقومات الحضارية والثقافية من أجل تحقيق التجانس المعماري وتحسين المشهد العمراني وإضفاء رونق جمالي على المدينة، وللوفع من القدرة الاستقطابية والتنافسية للمجال. كيفية تدبير الملفات من الإيداع إلى غاية الحصول على الرخصة وفق التطبيق المعلوماتي للوكالة الحضرية.



وسعيًا منها لتقييم مدى تطبيق مقتضيات الضابط وكذا دفتر التحملات الخاص بإحداث الشباك الوحيد وخاصة ما يتعلق باحترام الآجال القانونية وكذا تسليم وصل الإيداع فضلا عن المواصفات الواجب توفرها في الشباك الوحيد، عقدت الوكالة الحضرية اجتماعات تقييمية مع الجماعة الحضرية لوجدة وكذا الجماعة الحضرية لتاوريرت، حيث تم التدارس حول المشاكل والصعوبات التي يطرحها تطبيق الضابط الجديد وكذا حصيلة سنة من العمل في إطار المرسوم الجديد.

موازاة مع ذلك، واصلت الوكالة مواكبتها للجماعات الترابية فيما يخص وثائق التعمير قيد البحث العلني ومداولات المجالس المعنية، عبر شرح المسطرة القانونية والتتبع اليومي لسيرها وذلك بهدف احترام الآجال القانونية وسلامة ملف البحث العلني من العيوب الشكلية التي قد تحول دون استكمال مسطرة المصادقة.

ومن منطلق إيمانها من الدور المهم للجماعات الترابية في التدبير العمراني، تحرص الوكالة الحضرية على ضمان تمثيليتها في جميع الاجتماعات المنعقدة على مستوى نفوذها الترابي والتي تهم قضايا التعمير والبناء والتي يفوق عددها 200 اجتماع شهريا، حيث تضع استشارتها القانونية رهن إشارة المجالس الجماعية فيما يخص شرح مسطرة إعداد قرارات تصفيف حدود الطرق العامة وكذا مسطرة تحديد المراكز والبناء في العالم القروي، بالإضافة إلى تقديم حلول تقنية وقانونية لبعض الإشكالات المطروحة على مستوى بعض الجماعات الترابية.

وتسعى الوكالة الحضرية إلى بدل قصارى جهدها لمواكبة الجماعات الترابية من خلال التواصل المستمر مع أقسام التعمير بها وبعمالة وأقاليم النفوذ الترابي للوكالة وذلك من أجل توحيد الرأي بشأن مساطر التدبير الحضري والبحث عن الحلول الملائمة للإشكالات القانونية المطروحة.

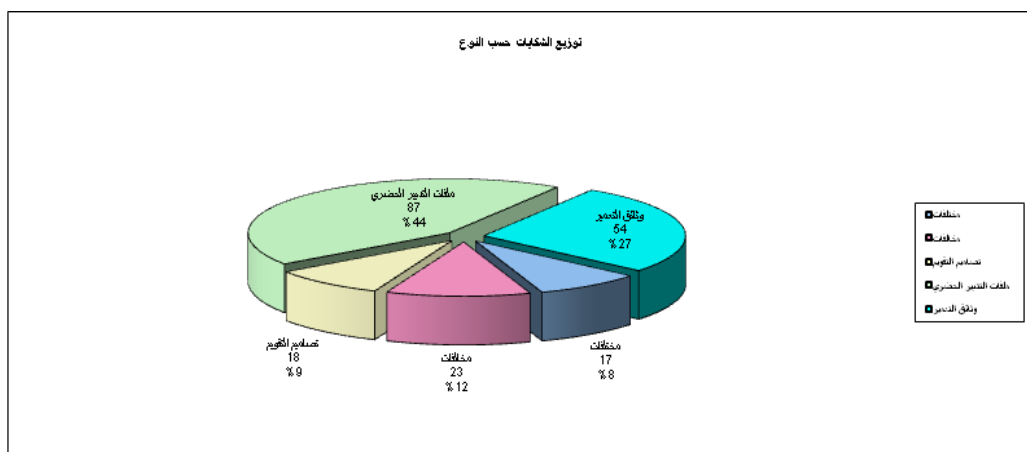
س. تكريس مبدأ الإنصات لقضايا المواطنين في ميدان التعمير

نهجت الوكالة الحضرية لوجدة في معالجتها للشكايات تدبير القرب المبني على الإنصات للمواطن والبحث والتدقيق في موضوع الشكايات، وذلك من منطلق أن الشكايات تعد القناة الأساسية للتواصل بين الإدارة والمواطن والوسيلة المثلى للتعبير عن التعرضات والتظلمات بشأن كل ما يمس بالملكية العقارية أو الجوار أو المجال العمراني، حيث مكن تدبير 199 شكاية خلال سنة 2014 من فهم ودراسة التصرفات غير القانونية الصادرة سواء من طرف الإدارة أو المواطنين مع اقتراح البدائل الممكنة لها في حينها أو إحالة بعضها على الجهات المعنية قصد اتخاذ المتعين في الموضوع تفاديا لتحويل هذه الشكايات إلى نزاعات قضائية قد تضر بمصالح المواطنين وتدخل الإدارة في نزاعات قضائية. والجدول التالي يبين توزيع الشكايات حسب طبيعتها خلال سنة 2014 :

توزيع الشكايات حسب طبيعتها خلال سنة 2014



| مختلفات | مخالفات | تصاميم التقويم | ملفات التدبير الحضري | وثائق التعمير | طبيعة الشكايات |
|---------|---------|----------------|----------------------|---------------|----------------|
| 17 | 23 | 18 | 87 | 54 | العدد |
| %8.54 | %11.25 | %9.04 | %43.71 | %27.13 | النسبة |
| 199 | | | | | المجموع |



ومن خلال استقراء معطيات الجدول أعلاه يسجل ارتفاع في عدد الشكايات المرتبطة بوثائق التعمير، حيث عرفت سنة 2014 تقديم 54 شكاية مقارنة بسنة 2013 حيث لم تتم معالجة إلا 32 شكاية ويعزى هذا الارتفاع إلى وعي المواطن بأهمية وثائق التعمير في تنظيم المجال العمراني وإلى الحرص على تطبيق المادة 28 من القانون رقم 90.12 المتعلق بالتعمير والمتعلقة بحق استرجاع العقارات التي كانت مبرمجة كتجهيزات ضمن وثائق التعمير المنتهية الصلاحية. كما عرفت الشكايات المرتبطة بالتدبير الحضري تراجعا مقارنة مع سنة 2013 حيث تمت معالجة 103 شكاية، ويعزى ذلك إلى إعمال مبادئ المرونة واليسر والدراسة القبلية في تدبير الملفات وإلى وعي المواطن بضرورة احترام التصاميم المصادق عليها والتي على ضوءها تم الترخيص بالبناء أو التجزيء.

وقد كان لهذه المقاربة الأثر الإيجابي، حيث مكنت من تقييم النواقص التي قد تعترض عمل اللجان التقنية المكلفة بدراسة الملفات وكذا المشاكل التي يطرحها تنفيذ مقتضيات وثائق التعمير ومن تم العمل على تجاوزها وإيجاد الحلول الممكنة لها والتي تتوزع ما بين التوجيه و شرح أحكام القانون وبين تقديم الاستشارة التقنية والقانونية اللازمة.

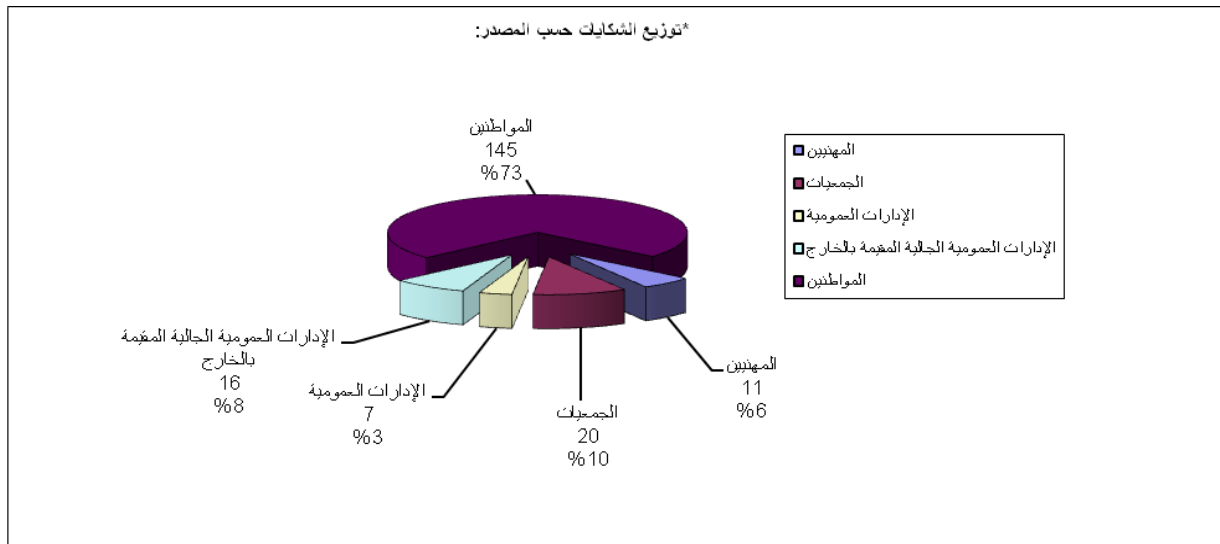
وفي إطار العناية التي تحظى بها شكايات وتظلمات مغاربة العالم، ما فتئت الوكالة الحضرية تبذل



قصارى جهدها لتتبع مسار هذه الشكايات بما يلزم من السرعة والحسم الفوري في مآلها ، حيث تمت معالجة 16 شكاية. وفيما يلي جرد للشكايات الواردة على الوكالة حسب مصدرها خلال سنة 2014.

الشكايات حسب مصدرها برسم 2014

| المهنيين | الجمعيات | الإدارات العمومية | الجالية المقيمة بالخارج | المواطنين | مصدر الشكاية |
|----------|----------|-------------------|-------------------------|-----------|--------------|
| 02 | 14 | 07 | 16 | 145 | العدد |
| %5.57 | %10.05 | %3.51 | %8.04 | %72.86 | النسبة |
| 199 | | | | | المجموع |



ثانيا- ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة

في إطار تنفيذ المقترضات التي أقرها دستور المملكة و الرامية إلى تعزيز آليات الحكامة والممارسات



الجيدة وفق معايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية و كذا مبادئ وقيم الديمقراطية، وتفعيلاً لتوجهات الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات موضوع منشور السيد رئيس الحكومة رقم 3/2012 بتاريخ 19 مارس 2012، تميزت سنة 2014 بحرص الوكالة الحضرية لوجدة على تبني قواعد تدبيرية تقوم على احترام القانون والحياد والنزاهة.

أ. أ الانخراط في تقوية العمل الجماعي مع الفرقاء

ومن منطلق تعدد المتدخلين في قطاع التعمير والبناء، وإيماننا منها بأن معالجة قضايا التعمير تستوجب إشراك الجميع في اتخاذ القرار، عملت الوكالة الحضرية لوجدة سنة 2014 على الانخراط الكلي في تقوية العمل الجماعي مع فرقائها الأساسيين وكذا مع مختلف المتدخلين المؤسساتيين في شؤون المدينة والتدبير المجالي، حيث تهدف هذه العملية إلى توحيد الرأي بشأن بعض القضايا الخلافية التي يطرحها تدبير الملفات وتنفيذ مقتضيات وثائق التعمير.

وفي هذا الصدد، تندرج الاجتماعات التنسيقية مع السيد والي الجهة الشرقية والتي تمثل مما لا شك فيه إضافة نوعية لعمل الوكالة الحضرية لوجدة، حيث تمكن من تبادل الآراء بشأن الملفات العالقة وإيجاد الحلول لها في إطار يجمع بين تشجيع الاستثمار وما يتطلبه من مرونة وسرعة في البث في الملفات وبين احترام مقتضيات القانون واستغلال التسهيلات التي تمنحها النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

كما سهرت الوكالة الحضرية على تكريس مبدئي التشاور والحوار في اتخاذ القرارات التي تهم التدبير المجالي والتخطيط العمراني، حيث عملت بهذا الخصوص بمعية فرقائها بإقليم بركان على اتخاذ قرارات تهم تقويم السكن الناقص التجهيز بالجماعتين الحضريتين لبركان والسعيدية وذلك رغبة منها في تقوية المجال العمراني بعاصمة الإقليم وكذا ضبط حركية البناء بمحيط المحطة السياحية.

كما عملت في إطار من الحوار مع شركائها الأساسيين على معالجة قضايا ومشاكل التعمير بإقليم تاوريرت، حيث تركزت الجهود على تسوية وضعية بعض التجزئات بالجماعة الحضرية لتاوريرت وذلك من أجل تمكين الساكنة من الرسوم العقارية الضرورية للشروع في البناء، كما تعمل على توسيع دائرة التشاور بشأن تصميمي تهيئة الجماعة الحضرية لتاوريرت ودبدو وذلك من أجل إعداد وثائق تعميم تشاورية قابلة للتنفيذ وتستجيب لمتطلبات الواقع.

ووعيا منها بأهمية العمل الجماعي في تدليل الصعوبات التي تعترض التدبير الحضري، فقد عملت الوكالة الحضرية لوجدة تحت الإشراف الفعلي للسيد عامل إقليم جرادة وبمعية شركائها الأساسيين على إيجاد حلول للمشاكل التي يطرحها تدبير الملفات بين الجماعة الحضرية لجرادة والجماعة القروية للعوينات.



هذا وسعيا منها لتكريس مبدأ القرب في إعداد وثائق التعمير بإقليم فجيح، فقد عملت الوكالة الحضرية لوجدة على تبني مقاربة تجمع بين التواجد المستمر بعين المكان وكذا الإنصات لاقتراحات وتصورات المجالس المنتخبة وذلك بهدف تصحيح الاختلالات والعيوب التي طرحها تنفيذ وثائق التعمير المنتهية الصلاحية ومن أجل تمكين المجالس المعنية من مخططات تنموية تضمن تناسق الاستراتيجيات القطاعية وخصوصا فيما يتعلق بتالسينت وبنى تجيت وبوعرفة.

ب. عصنة الإدارة

في إطار مواكبة مشروع نظام تدبير- الجودة إيزو 9001 نسخة 2008، خضعت الوكالة للتقييم السنوي (audit de surveillance n°2) من طرف مكتب التدقيق MOODY CERTIFICATION MAROC بتاريخ 4 دجنبر 2014 هم جميع العمليات والمساطر المرتبطة بنظام تدبير الجودة المعتمد من قبل الوكالة، سواء تعلق الأمر بالعمليات المرتبطة بالمهام التقنية وبنشاط الوكالة الأساسي في مجال التدبير والتخطيط الحضريين (Processus de ré alisation) أو تلك المتعلقة بعمليات الدعم والمواكبة المرتبطة بالتنسيق المالي والإداري واللوجستيكي (processus de support) أو العمليات المتعلقة بالتدبير (processus de management)، حيث تمكنت بفضل التزامها الثابت للارتقاء بجودة خدماتها من تأكيد استحقاقها لشهادة الجودة ISO 9001 V 2008 للمرة الثانية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن احتفاظ الوكالة الحضرية بشهادة الجودة المطابقة لمعيار إيزو 9001 نسخة 2008، قد شكل مناسبة لمضاعفة الجهود لتطوير وعصنة طرق الاشتغال بالمؤسسة، وذلك من منطلق أن الجودة الحقيقية لن تتحقق إلا من خلال تثبيت قيم التدبير الشفاف المبني على وضوح المساطر وسهولة الولوج إلى المعلومات.

وفي إطار التحسين المستمر لنظام تدبير الجودة المعتمد بالوكالة الحضرية، شرعت هذه الأخيرة خلال سنة 2014 في إعادة هندسة عمليات ومساطر نظام تدبير الجودة مستعينة في ذلك بمكتب دراسات متخصص في هذا المجال لمواكبة هذا المشروع، وقد همت العملية في مرحلتها الأولى جميع المساطر المتعلقة بالمهام التقنية والمرتبطة بمهام الوكالة الحضرية (processus métiers)، وذلك بهدف إدخال تحسينات عليها عن طريق رفع كفاءة وفعالية العمليات المعتمدة داخل النظام ومراجعة وظائفها وتبسيط خريطة المساطر (cartographie des processus).

ج. تدبير الصفقات

وتفعيلا لمقتضيات المادة 157 من الدستور والتي تنص على أنه يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة



العمومية، اعتمدت الوكالة الحضرية لوجدة مصفوفة القوانين المتعلقة بشروط وكيفية إبرام صفقاتها التي صادق عليها المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة في دورته الثالثة عشر بتاريخ 17 مارس 2014، وتم التأشير عليها بتاريخ 07 يوليوز 2014 من طرف وزارة الاقتصاد والمالية .

وتسعى الوكالة الحضرية لوجدة إلى تبني قواعد أكثر مرونة وملائمة لخصوصيات الوكالات الحضرية وطبيعة عملها فيما يتعلق بإنجاز الدراسات وبالأخص وثائق التعمير، وإلى التنفيذ الحرفي للإمكانية التي تتيحها المصفوفة خاصة ما يتعلق منها بتبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالولوج إلى الصفقات التي تعلن عنها الوكالة الحضرية، إضافة إلى تكريس مبادئ المنافسة الشريفة.

د. الإدارة الرقمية

عرفت سنة 2014 تركيز الجهود على هندسة وإعداد وتعيين الموقع الإلكتروني للوكالة الحضرية www.auo.org.ma، ويهدف هذا الإجراء إلى مواكبة التطورات الذي يشهدها القطاع الرقمي بالمغرب نتيجة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للمغرب الرقمي، وكذا تفعيل المقننات الدستورية المتعلقة بالحق في الولوج إلى المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

كما يندرج في إطار تحسين تفعيل التوجيهات الوزارية في هذا الصدد الواردة في الإرسالية عدد 5708 بتاريخ 05 غشت 2014، حيث عمدت الوكالة الحضرية لوجدة إلى تنظيم استشارة في هذا المجال بتاريخ 18 يوليوز 2014 من أجل التعاقد مع شركة متخصصة من أجل تجديد موقعها الإلكتروني في نسخته الرابعة باللغة العربية والفرنسية والأمازيغية بغرض جعله وسيلة فعالة وسريعة للتواصل مع مختلف المؤسسات والأفراد، حيث سيوفر هذا الموقع خدمة التدبير اللامادي للمساطر عبر منح خدمات إلكترونية في هذا الإطار والتي تتمثل في :

- مذكرة المعلومات : ستتم طلب بطاقة المعلومات عبر البوابة الإلكترونية للوكالة الحضرية دون تحمل عناء التنقل إلى مقر الوكالة الحضرية وذلك كمرحلة أولى في انتظار معالجة مسألة الأداء الإلكتروني؛
- الدراسة القبلية للمشاريع « pré-instruction » وهي خدمة تمكن المهندس المعماري أو صاحب المشروع من طلب دراسة قبلية لمشروعه والحصول على معلومات بخصوصه قبل إيداعه رسمياً بالجماعة المعنية ؛
- عرض برنامج ونتائج لجن دراسة المشاريع على الأنترنت ؛
- إطلاق العمل بالنظام الإلكتروني لاستقبال شكايات المواطنين ؛
- أداء المستحقات عن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة.



وإضافة إلى ذلك سيتمكن هذا الموقع المواطنين والفرقاء من الاطلاع على كل ما يهم قطاع التعمير والبناء بنفوذها الترابي وخاصة ما يتعلق بتتبع وضعية الملفات المعروضة للدراسة من الإيداع إلى غاية حصولها على رأي اللجنة التقنية. كما سيتمكن المواطنين من الاطلاع على طلبات العروض وعروض العمل وآخر الإصدارات والمستجدات...

ومن أجل تسهيل الولوج إلى المعلومة تسهر الوكالة الحضرية على تسخير التكنولوجيات الحديثة للترجمة الفعلية لانخراطها في مشروع تحديث الإدارة والتنزيل الفعلي للحق في الحصول على المعلومة وتعزيز التواصل، حيث عمدت في هذا الإطار إلى تجهيز مدخلها بشاشة يتم من خلالها النشر المباشر لنتائج اللجان التقنية المكلفة بدراسة ملفات البناء والتجزئة والقسم.

وإيماناً منها بأهمية الاقتراح في تطوير أساليب العمل، وضعت الوكالة الحضرية على بوابتها الإلكترونية رهن إشارة مرتفقيها جذابات بحث لقياس مستوى إرضاء المواطنين والفرقاء، كما تعمل باستمرار على تقويم الاختلالات بناء على الملاحظات والاقتراحات المعبر عنها.

المحور الرابع: حصيلة الأنشطة الإدارية والمالية خلال سنة 2014

يهدف التقرير المالي والمحاسباتي للوكالة الحضرية لوجدة برسم السنة المالية 2014 إلى إبراز المؤشرات المرتبطة بالتدبير المالي والإداري لهذه الوكالة، وتقييم فعالية الجهود المبذولة في هذا المجال والهادفة إلى توفير الوسائل الضرورية وتعزيز القدرات التدبيرية لهذه المؤسسة في إطار تكريس قواعد الشفافية والترشيد وتجسيد مبادئ الحكامة والممارسات الجيدة بهدف تحقيق برنامج عملها في مجال التدبير



والتخطيط الحضريين.

في هذا الإطار يندرج التقرير المالي للوكالة برسم السنة المالية 2014، والذي يسعى إلى استعراض الوضعية المحاسبية للوكالة من خلال العناصر التالية :

أولاً- التدبير الإداري

أ - تدبير الموارد البشرية

يمكن استعراض المؤشرات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية من خلال العناصر التالية :

بلغ عدد المناصب المالية النظرية بالوكالة الحضرية لوجدة 88 منصبا برسم سنة 2014، فيما وصل عدد المناصب الفعلية إلى 83 منصبا وذلك بعد مغادرة مجموعة من الأطر والأعوان للوكالة خلال سنوات 2012، 2013 و 2014، نظرا لإحالة البعض على التقاعد واستقالة البعض الآخر. وقد قدمت الوكالة الحضرية لوجدة بتاريخ 08 أكتوبر 2014 طلبا إلى مصالح وزارة المالية للموافقة على إعادة برمجة المناصب الشاغرة برسم سنتي 2013 و2014 ضمن قانون الإطار برسم السنة المالية 2014. و توصلت الوكالة الحضرية بجواب وزارة المالية بهذا الخصوص بتاريخ 14 نونبر 2014 تمت الموافقة بموجبه على إعادة برمجة منصبين فقط من أجل توظيف مهندسين معماريين.

في هذا الصدد، وتنفيذا لدورية السيد رئيس الحكومة عدد 2012/24 المتعلقة بتدبير إجراءات التوظيف بالمؤسسات والمقاولات العمومية، قامت الوكالة الحضرية بتاريخ 8 دجنبر 2014 بالإعلان عن مباراة من أجل توظيف مهندسين معماريين وفقا للقواعد والشكليات التنظيمية المنصوص عليها في الدورية المذكورة. وقد أسفرت هذه العملية التي جرت بتاريخ 19 دجنبر 2014 عن توظيف مهندسين معماريين من أجل محاولة تجاوز النقص في هذا المجال.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن قانون الإطار برسم سنة 2014 لم يتم التأشير عليه من طرف مديرية الميزانية بوزارة المالية خلال السنة المالية.

كما بلغت نسبة التأطير بالوكالة الحضرية أزيد من 67 % خلال سنة 2014 حوالي 39 % منهم نساء مقابل 63 % خلال سنة 2013 حوالي 25% منهم نساء وهي نسبة في تصاعد مستمر مقارنة مع السنوات السابقة.

وقد واصلت الوكالة خلال سنة 2014 مجهوداتها الرامية إلى تثمين مواردها البشرية و تحفيزها وتحسين وضعيتها الإدارية والمادية، سواء من خلال عملية الترقية الداخلية في الرتبة أو الدرجة والتي استفاد منها 21 مستخدما من مختلف الدرجات، أو عبر التعيين في مناصب المسؤولية تنفيذيا لتوصية المجلس الإداري الثالث عشر المتعلقة بقيام الوكالة الحضرية لوجدة بإعلان داخلي عن الترشيح لشغل مجموعة من



مناصب المسؤولية الشاغرة بها طبقا لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 07/2013 حول التعيين في مناصب المسؤولية بالمؤسسات العمومية، وذلك نظرا لعدم توفر المناصب المالية اللازمة للإعلان عن ترشيح خارجي. وقد استفاد من هذه العملية 06 أطر والتي همت في مرحلة أولى 02 رؤساء مديريات و 04 رؤساء مصالح.

وحرصا منها على توفير وسائل العمل لمستخدميها بمختلف مصالحها، عمدت الوكالة الحضرية لوجدة إلى الرفع من مستوى التجهيزات المعلوماتية وذلك باقتناء حواسيب وآلات طباعة من الجيل الجديد ذات جودة عالية وتضمن مردودية كبيرة. كما تم تطوير البرامج المعلوماتية في أفق مواكبة المهام المتعددة التي تضطلع بها الوكالة الحضرية.

ولتعزيز استراتيجية تثمين وتأهيل الموارد البشرية من خلال إيلاء الأهمية البالغة لعملية التكوين المستمر كأحد ركائز السياسة التدييرية للوكالة في إطار السعي إلى تعزيز القدرات المهنية للعاملين بها ، واصلت الوكالة تنفيذ مخططها الخاص بالتكوين المستمر برسم سنة 2014 والذي هم 09 وحدات تكوينية مرتبطة بميادين التخطيط والتدبير الحضريين و المعلوماتيات، حيث استفاد منها 35% من مستخدمي هذه الوكالة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن الوكالة الحضرية قامت بإبرام اتفاقية للتكوين مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من أجل تقديم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين في مجالات متعددة مرتبطة بمهام الوكالة.

كما تسهر هذه المؤسسة على تثمين الرأسمال البشري من خلال تقوية الإطار المؤسسي وتطوير منظومة تدبير الموارد البشرية باعتماد مناهج حديثة تأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الوظائف والكفاءات، وتقييم الأداء وتثمين التكوين المستمر واعتماد الكفاءة والاستحقاق والشفافية في ولوج مناصب المسؤولية. وفي هذا الصدد عملت الوكالة سنة 2014 على طلب استشارة من أجل اعتماد دليل مرجعي للوظائف والكفاءات خاص بها كألية حديثة لتدبير مواردها البشرية، حيث يهدف هذا الدليل إلى تمكين هذه الوكالة من الوسائل الضرورية والملائمة لها من أجل تدبير توقعي لكفاءاتها البشرية.

ب- العمل بميثاق الممارسات الجيدة

في هذا الإطار عملت الوكالة الحضرية على تبني نهج تدييري يرتكز على أعمال قواعد الشفافية والنجاعة في تدبير إمكانياتها البشرية والمادية، حيث عرفت سنة 2014 الانخراط الكلي لهذه المؤسسة في العمل بميثاق الممارسات الجيدة، وذلك من خلال :

- تبني مصفوفة القوانين المنظمة للصفقات العمومية للوكالة الحضرية لوجدة في إطار ملائمة تلك المنظمة للتغيرات المتتالية التي يعرفها المحيط الوطني وتنزيلا للمبادئ الدستورية المرتبطة بالشفافية في تدبير المال العام، الحكامة وتخليق الحياة العامة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛



- اعتمادها لمبادئ وقواعد المنافسة في مختلف العمليات الهادفة إلى الولوج إلى الطلبات العمومية ومواصلة الجهود لتبسيط الإجراءات في هذا المجال ؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ مقتضيات ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة في إطار تكرسي مبادئ الشفافية والنجاعة والفعالية وتدعيم علاقات الوكالة بمحيطها ؛
- اعتماد معايير الشفافية والحكامة في تدبيرها المالي والإداري من خلال إعداد تقارير سنوية حول تسييرها تبيين وضعيتها المالية ومؤشرات إنجازاتها، وكذا برنامج عملها المستقبلي وأليات تنفيذه، إضافة إلى ذلك تخضع الوكالة الحضرية سنويا حساباتها إلى تدقيق خارجي مستقل يقدم تقريرا مفصلا حول وضعيتها المالية والنتائج التي تحققت ؛
- تنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.13.882 صادر في 12 من صفر 1435 (16 ديسمبر 2013) بتحديد أشكال نشر الحسابات السنوية للمؤسسات العمومية، حيث قامت الوكالة بنشر حساباتها الاجتماعية والمجمعة والتي تهم حصيلة سنة 2013 وكذا حسابات الموارد والتكاليف وجدول أرصدة التدبير بنشرة الإعلانات القانونية و القضائية والإدارية للجريدة الرسمية عدد 5306.

ثانيا- البيانات المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة العمومية

تهدف هذه الوضعية إلى إبراز المؤشرات المتعلقة بالتسيير المالي للوكالة برسم السنة المالية 2014 من خلال جملة من العناصر نجملها كما يلي :

أ- الإعتمادات المفتوحة

بلغ حجم ميزانية الوكالة الحضرية الذي كان مبرمجا برسم السنة المالية 2014 ما مجموعه

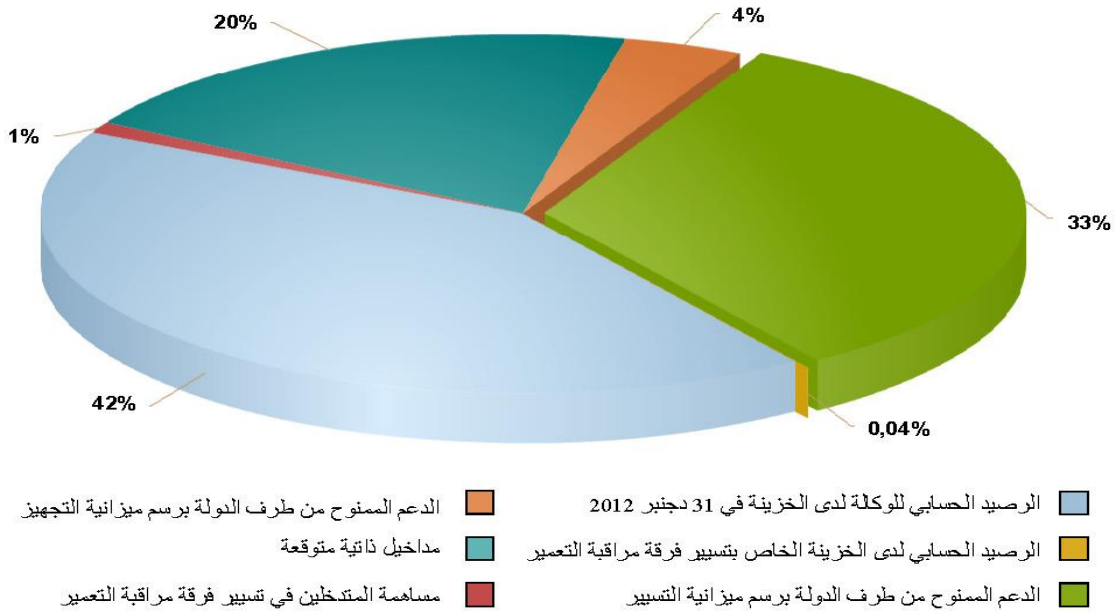
46 494 817,74 درهم موزعة كما يلي :

- الرصيد الحسابي للوكالة لدى الخزينة في 31 دجنبر 2013 : 14 507 007,64 درهم بنسبة 31% من مجموع الميزانية ؛
- الرصيد الحسابي لدى الخزينة الخاص بتسيير فرقة مراقبة التعمير : 57 161,33 درهم بنسبة 0,12% ؛
- الدعم الممنوح من طرف الدولة برسم ميزانية التسيير : 14 000 000,00 درهم بنسبة 30% ؛
- الدعم الممنوح من طرف الدولة برسم ميزانية التجهيز : 2 000 000,00 درهم بنسبة 4% ؛
- مداخيل ذاتية متوقعة : 14 763 380,37 درهم بنسبة 32% ؛



- مساهمة المتدخلين في تسيير فرقة مراقبة التعمير : 400 000,00 درهم بنسبة 0,86% ؛
- الباقي استخلاصه برسم المداخل الذاتية : 167 268,40 درهم بنسبة 0,35% ؛
- الباقي استخلاصه برسم مساهمة المتدخلين في تمويل فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2013 : 600 000,00 درهم بنسبة 1,2%.

رسم بياني يوضح موارد ميزانية الوكالة برسم السنة المالية 2013

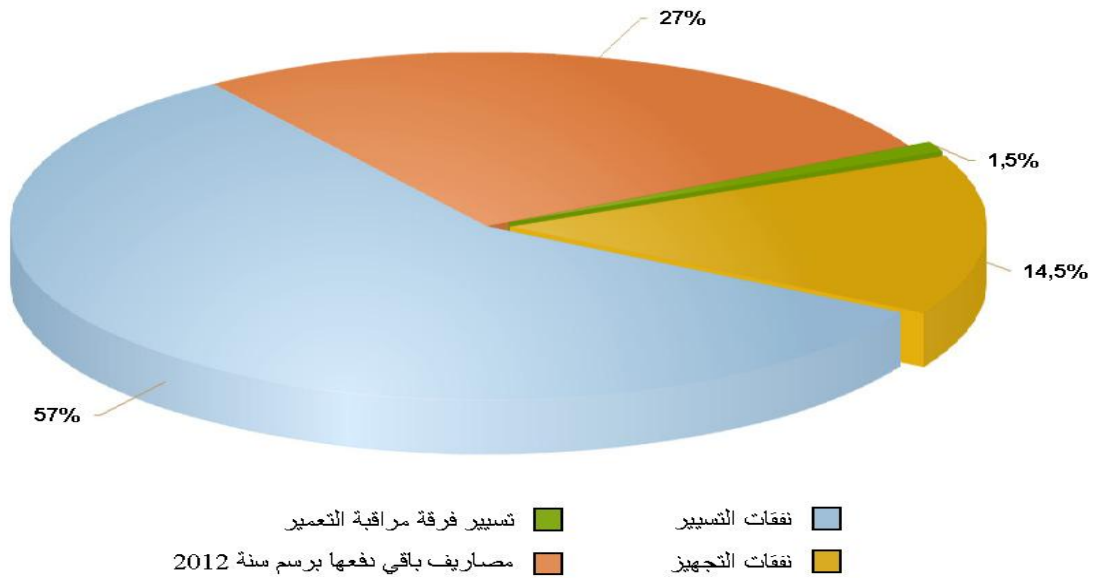


وقد برمجت هذه الاعتمادات على الشكل التالي :

- تخصيص مبلغ 27 972 704,01 درهما لنفقات التسيير بنسبة 60% ؛
- تخصيص مبلغ 6 305 800,00 درهم لنفقات التجهيز بنسبة 13,56% ؛
- تخصيص مبلغ 1 057 161,33 درهما لضمان تسيير فرقة مراقبة التعمير بنسبة 2,27% ؛
- تخصيص مبلغ 11 159 152,40 درهما كمصاريف باقي دفعها التجهيز والتسيير برسم سنة 2013 بنسبة 24%.



رسم بياني يوضح توزيع ميزانية الوكالة برسم سنة 2013

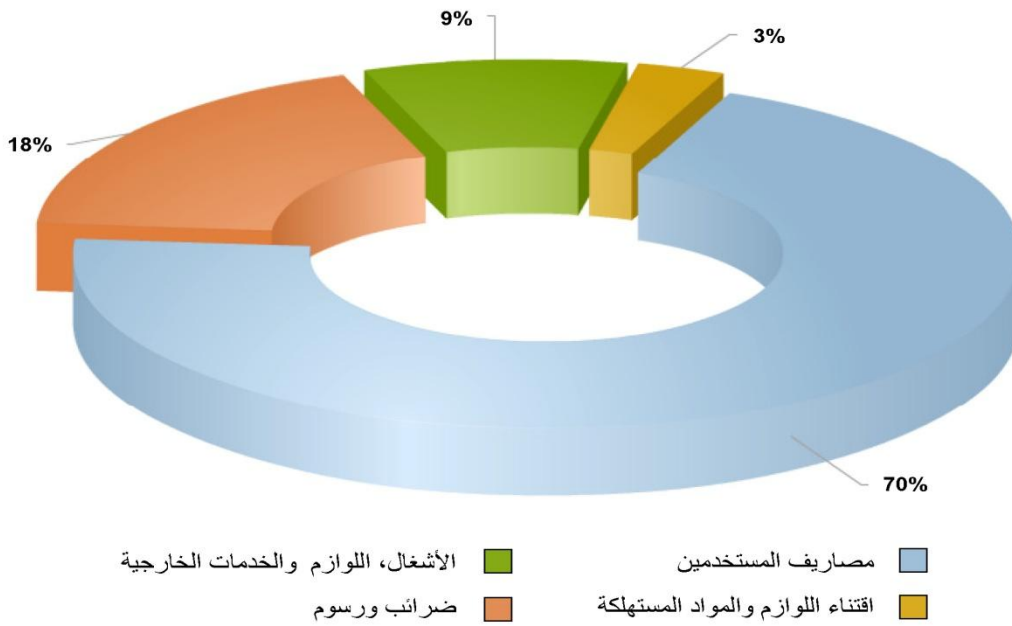


تفصيل ميزانيتي التسيير والتجهيز برسم سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013

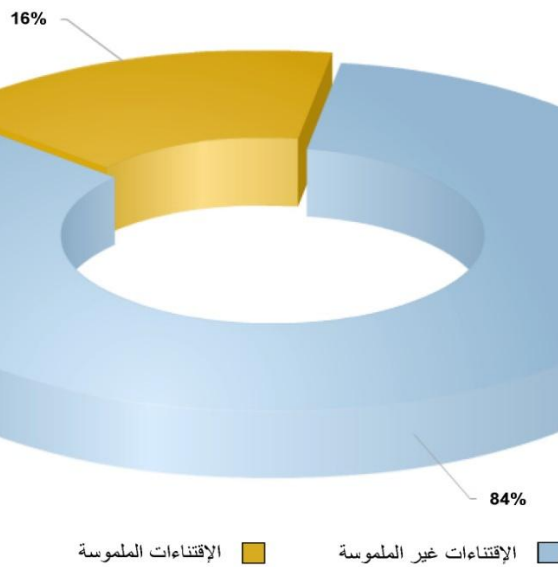
| التسمية | الفقرة | الاعتمادات التي رصدت برسم سنة 2013 بالدرهم | الاعتمادات التي رصدت برسم سنة 2014 بالدرهم | نسبة الفرق |
|------------------------------------|------------------------------------|--|--|-------------|
| نققات التسيير | مصاريف المستخدمين | 19 048 492,14 | 20 203 060,01 | 6% |
| | اقتناء اللوازم والمواد المستهلكة | 753 000,00 | 883 000,00 | 17% |
| | الأشغال، اللوازم والخدمات الخارجية | 2 374 894,00 | 2 506 444,00 | 5,54% |
| | ضرائب ورسوم | 4 993 146,00 | 4 380 200,00 | -12% |
| | إعتمادات غير مبرمجة | - | - | - |
| | مجموع 1 | 27 169 532,14 | 27 972 704,01 | 3% |
| نققات التجهيز | الإقتناءات غير الملموسة | 5 912 200,00 | 3 960 800,00 | -33% |
| | الإقتناءات الملموسة | 1 090 000,00 | 2 345 000,00 | 115% |
| | إعتمادات غير مبرمجة | 0,00 | 0,00 | - |
| | مجموع 2 | 7 002 200,00 | 6 305 800,00 | -10% |
| إعتمادات تسيير فرقة مراقبة التعمير | 225 731,35 | 327 161,33 | 45% | |
| إعتمادات تجهيز فرقة مراقبة التعمير | 490 000,00 | 730 000,00 | 49% | |
| مجموع 3 | 715 731,35 | 1 057 161,33 | 48% | |
| الباقي دفعه | 12 737 559,17 | 11 159 152,40 | -12% | |
| المجموع العام | 47 625 022,66 | 46 494 817,74 | -2.37% | |



رسم توضيحي يبين نسبة توزيع اعتمادات التسيير برسم سنة 2013



رسم توضيحي يبين نسبة توزيع اعتمادات التجهيز برسم سنة 2013



من خلال استقراء معطيات الجدول أعلاه يتبين أن إجمالي الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2014 قد عرف انخفاضا مقارنة مع سنة 2013 وذلك بأزيد من 1,2 مليون درهم، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاعتمادات المخصصة للإقتناءات غير الملموسة في إطار ميزانية الاستثمار التي تراجعت بـ 2 مليون درهم، حيث عرفت سنة 2014 برمجة إنجاز تصميم تهيئة فكيك وتصاميم نمو كل من مراكز تندرارة وبوعنان و بإنجاز مجموعة من صور المسح الجوي لعدة مدن ومراكز بالنفوذ الترابي للوكالة، كما عرفت



الاعتمادات المخصصة للاقتناءات الملموسة ارتفاعا ملحوظا نظرا لبرمجة اقتناء ثلاث سيارات نفعية لتمكين الوكالة من تنفيذ كافة التزاماتها مع شركائها، إضافة إلى اقتناء قطعة أرضية تابعة للملك البلدي من أجل بناء مقر لها تنفيذا لتوصية المجلس الإداري في هذا الصدد.

كما عرفت الاعتمادات المخصصة للتسيير ارتفاعا طفيفا يقدر ب 3 % مقارنة مع سنة 2013 ، وذلك راجع بالأساس إلى الزيادة في مصاريف المستخدمين نتيجة الترقية الداخلية، مع العلم أن المصاريف المخصصة للمستخدمين تتضمن اعتمادات 6 مناصب مالية شاغرة لم يتم تعويضها خلال السنة المالية.

ب - الالتزامات

بلغت نسبة إنجاز إجمالي الميزانية 75% برسم السنة المالية 2014، حيث تتوزع بين 44 % بالنسبة لميزانية التجهيز وأزيد من 81% بالنسبة لميزانية التسيير، مع العلم أن الوكالة الحضرية لم تتوصل ب 2 000 000,00 درهم من الدعم الممنوح من طرف الدولة والذي كان مبرمجا سنة 2014 برسم ميزانية التجهيز، حيث اعتمدت في تغطية نفقاتها في هذا الصدد على مواردها الذاتية عن الخدمات التي تقدمها للعموم.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن ميزانية الوكالة الحضرية برسم سنة 2014 تمت المصادقة عليها بتاريخ 18 يونيو 2014، وهو ما أثر على وثيرة تنفيذ بعض بنود الميزانية.

و يمكن استعراض إنجازات الوكالة برسم السنة المالية 2014 من خلال المؤشرات التالية :

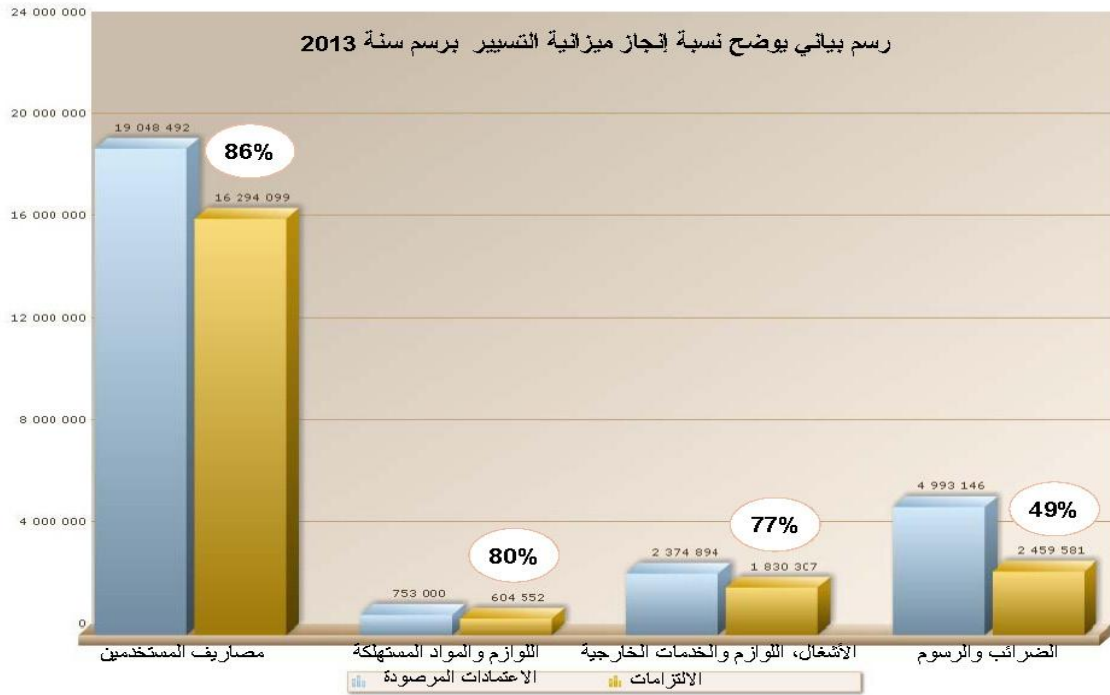
1 - نفقات التسيير

بلغت نسبة الالتزامات المتعلقة بمصاريف التسيير، والتي تمثل 60 % من حجم الميزانية أزيد من 81 % وتعزى هذه النسبة بالأساس إلى عدم صرف الاعتمادات التي كانت مخصصة ل 6 مناصب مالية نظرا لعدم الموافقة على إعادة برمجة هذه المناصب بكاملها برسم سنة 2014، حيث تمت الموافقة على منصبين فقط تم إدماجها ابتداء من أواخر شهر دجنبر 2014 وكذا مغادرة إطار عال للوكالة خلال شهر غشت 2014، إضافة إلى عدم تجديد الصفقة المتعلقة بكراء السيارات.

وقد عرفت الفقرات الممثلة لهذه المصاريف نسب إنجاز متفاوتة حيث بلغت :

- 84 % بالنسبة لمصاريف المستخدمين، والتي تمثل 72% من نفقات التسيير؛
- 77% بالنسبة لإقتناء اللوازم والمواد المستهلكة ؛
- 71% بالنسبة للاعتمادات المخصصة للأشغال، اللوازم والخدمات الخارجية ؛
- 78% بالنسبة للضرائب والرسوم.





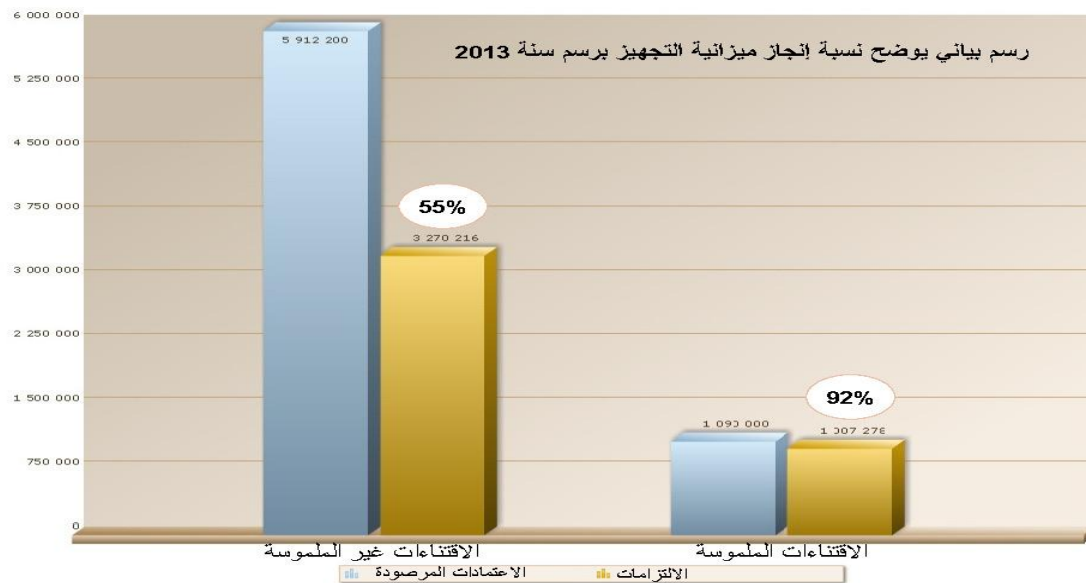
2 - نفقات التجهيز

بلغت نسبة الالتزامات 44% برسم اعتمادات التجهيز خلال السنة المالية 2014 ، وتعزى هذه النسبة بالأساس إلى عدم تمكن الوكالة من إنجاز الصفقات المتعلقة ببعض الدراسات العامة والقطاعية، وكذا تفويت صفقة إعداد تصميم تهيئة بلدية فكيك وتصاميم نمو مراكز بوعنان وتندرارة بأثمنة أقل من الاعتماد المبرمج في الميزانية، إضافة إلى عدم صرف الاعتماد المخصص للمساعدة الهندسية بالعالم القروي.

وقد عرفت الفقرات الممثلة لهذه المصاريف نسب إنجاز متفاوتة حيث بلغت :

- 42% بالنسبة للالتزامات برسم الاعتمادات المخصصة للإقتناءات غير الملموسة؛
- 47% بالنسبة للالتزامات برسم الاعتمادات المخصصة للإقتناءات الملموسة.



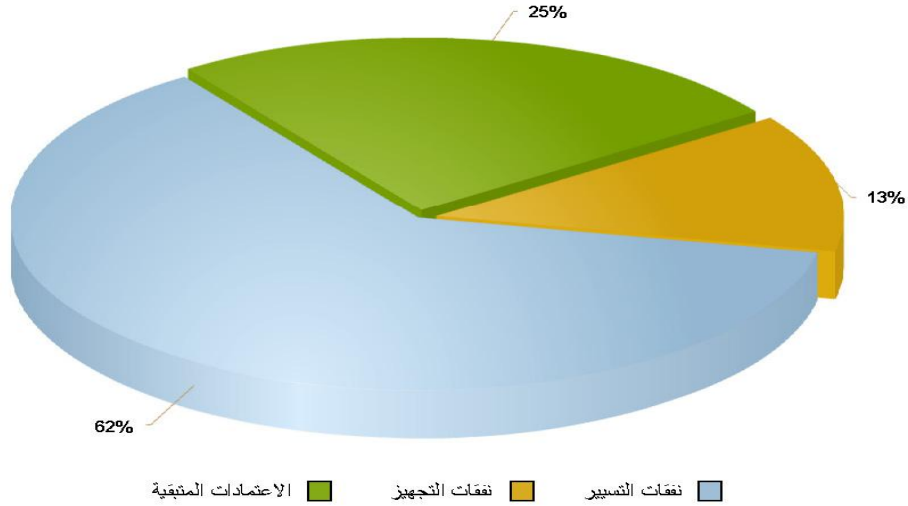


نسبة صرف ميزانيتي التسيير و التجهيز و الالتزامات إلى غاية 31 دجنبر 2014

| التسمية | الفقرة | الاعتمادات المرصودة | الالتزامات | نسبة الإنجاز |
|---------------|-------------------------------------|---------------------|---------------|--------------|
| نفقات التسيير | مصاريف المستخدمين | 20 203 060,01 | 16 870 931,98 | % 84 |
| | اقتناء اللوازم والمواد المستهلكة | 883 000,00 | 675 598,47 | % 77 |
| | الأشغال، اللوازم و الخدمات الخارجية | 2 506 444,00 | 1 781 039,52 | % 71 |
| | ضرائب ورسوم | 4 380 200,00 | 3 438 320,68 | % 78 |
| | مجموع مصاريف التسيير | 27 972 704,01 | 22 765 890,65 | % 81 |
| نفقات التجهيز | الإقتناءات غير الملموسة | 3 960 800,00 | 1 649 280,00 | % 42 |
| | الإقتناءات الملموسة | 2 345 000,00 | 1 100 093,20 | 47% |
| | مجموع مصاريف التجهيز | 6 305 800,00 | 2 749 373,20 | 44% |
| | مجموع مصاريف التسيير والتجهيز | 34 278 504,01 | 25 515 263,85 | 75% |



رسم بياني يوضح نسبة الالتزامات في إطار ميزانيتي التشغيل والتجهيز



ج - وضعية مصاريف تشغيل فرقة مراقبة التعمير

بلغ حجم المبالغ المرصودة لتشغيل فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2014 ما مجموعه :
1 057 161,33 درهم موزعة على الشكل التالي :

- الاعتماد المتبقي إلى غاية 31 دجنبر 2013 : 57 161,33 درهم ؛
- مساهمة الوكالة الحضرية : 100 000,00 درهم ؛
- مساهمة الجماعة الحضرية لوجدة : 150 000,00 درهم ؛
- مساهمة مجلس عمالة وجدة-أنجاد : 150 000,00 درهم ؛
- الباقي استخلاصه برسم مساهمة الجماعة الحضرية لوجدة ومجلس عمالة وجدة-أنجاد برسم سنة 2013 والمقدر بـ 600 000,00 درهم.

وقد تم صرف هذا الغلاف المالي كما يلي :

| التسمية | الاعتماد المفتوح | الالتزامات | نسبة الانجاز |
|---------------|------------------|------------|--------------|
| نفقات التشغيل | 327 161,33 | 129 897,73 | 40% |
| نفقات التجهيز | 730 000,00 | 124 800,00 | 17% |
| المجموع | 1 057 161,33 | 254 697,73 | 24% |



تجدر الإشارة إلى أن برمجة الغلاف المالي المخصص لتسيير وتجهيز فرقة مراقبة التعمير تم وفقا لمقتضيات الاتفاقية المتعلقة بتعديل وتنميط اتفاقية الشراكة الخاصة بإحداث فرقة مراقبة التعمير، والتي حددت مساهمة الأطراف المعنية في مصاريف تسيير وتجديد الآليات المتعلقة بالفرقة المذكورة، إلا أن عدم توصل الوكالة بمساهمة الأطراف المعنية أثر على نسبة صرف الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2014، حيث توصلت بـ 300 000,00 درهم فقط من مساهمة مجلس عمالة وجدة أنجاد برسم سنة 2013 من أصل 900 000,00 مجموع مساهمة الأطراف، إذ تم التركيز على أداء النفقات الاستعجالية والمتمثلة في مصاريف التأمين على السيارات والآليات، وكذا المصاريف المتعلقة بالضريبة على السيارات، وأدوات المكتب إضافة إلى اقتناء 16 دراجة نارية وضعت رهن إشارة الفرقة .

ثالثا- الوضعية المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة التجارية

الحصيلة : Bilan

ارتفعت حصيلة السنة المحاسبية 2014 بشكل ملحوظ، إذ انتقلت من 28 663 569,16 درهم حصيلة سنة 2013 إلى ما مجموعه 30 806 167.80 درهم ، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 7% .
وتتوزع هذه الحصيلة كمايلي :

1 الأصول : Actif

Immobilisations Incorporelles : الحقوق المعنوية الملحقة بالأصول الثابتة :

سجل مجموع هذه الفقرة ارتفاعا قدر بـ 4 796 525.4 درهم، حيث انتقل من 11 979 963,70 درهم خلال الدورة المحاسبية 2013 إلى 16 776 489.10 درهم في 31 دجنبر 2014 أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 40%. ويعود ذلك بالأساس إلى الأداءات المتعلقة بإنجاز الدراسات الخاصة بالتصميم المديرى للتهيئة الحضرية لوجدة الكبرى وكذا تصاميم تهيئة مدينة وجدة وبوعرفة وبني درارو أحفير و تاويرت والدراسة المتعلقة بإنجاز الصور الجوية لبعض المراكز التابعة للنفوذ الترابي للوكالة.

Immobilisations corporelles : الأصول الثابتة المادية :

ارتفع مجموع هذه الفقرة من 1 538 520,09 درهم سنة 2013 إلى 2 151 269.19 درهم إلى غاية 31 دجنبر 2014 مسجلا ارتفاعا يقدر بـ 612 749.10 درهم أي بنسبة 40%، ويعود سبب هذا الإرتفاع بالأساس إلى تعزيز حاضرة السيارات للوكالة بإقتناء ثلاث سيارات نفعية من نوع PARTNER TEPEE .

Créances de l'Actif Circulant : الأصول المتداولة :

عرف مجموع الفقرة المتعلقة بدائنية الأصول المتداولة ارتفاعا طفيفا يقدر بـ 3%، حيث ارتفع من 917 185,60 درهم سنة 2013 إلى 949 125.92 درهم إلى غاية 31 دجنبر 2014. ويعود هذا الإرتفاع بالأساس إلى مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسترجعة.



Trésorerie Actif : خزينة بالأصول

انخفض رصيد الخزينة خلال الدورة المحاسبية 2014 بما قدره 3 298 616.18 درهم حيث انتقل من 14 227 899,77 درهم خلال سنة 2013 إلى 10 929 283.59 درهم أي بنسبة انخفاض تقدر ب 23%، وذلك راجع بالأساس إلى عدم توصل الوكالة بمبلغ الدعم السنوي برسم ميزانية التجهيز، وكذا تراجع المداخل برسم الخدمات التي تقدمها الوكالة.

2 الخصوم : Passif

Capitaux Propres : رؤوس أموال ذاتية

تتكون هذه الفقرة من مجموع تراكم النتائج الصافية قيد الرصد منذ انشاء الوكالة، إضافة إلى النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2014، وقد بلغ مجموع هذه الفقرة 4 794 710.45 درهم مقابل 2 316 213.52 درهم برسم السنة المحاسبية 2013، أي بارتفاع يقدر ب 2 478 496.93 درهم . ويعود هذا التحسن إلى النتيجة الصافية والمقدرة ب 2 478 496.93 درهم والتي حققتها الوكالة برسم سنة 2014 بفضل المداخل عن الخدمات المقدمة رغم تراجعها مقارنة مع السنوات الماضية، وكذا توصل الوكالة بكامل الدعم برسم ميزانية التسيير لسنة 2014.

Capitaux Propres Assimilés : رؤوس أموال ذاتية مماثلة

بلغ مجموع هذه الفقرة ما قدره 20 077 757.46 درهم، ويشمل مجموع الدعم الممنوح للوكالة من طرف الدولة والمخصص للإستثمار مقابل 22 215 780,13 درهم عن سنة 2013، وذلك راجع لعدم توصل الوكالة بالدعم الممنوح لها برسم ميزانية التجهيز لسنة 2014 والمقدر ب 2 000 000.00 درهم.

Dettes du Passif circulant : ديون الخصوم المتداولة

بلغ حجم الديون المستحقة على الوكالة الحضرية مامجموعه 5 933 699.89 درهم مقابل 4 131 575,51 درهم عن الدورة المحاسبية 2013 بارتفاع قدره 1 802 124.38 درهم أي بنسبة 44%.

3 حساب العائدات والتكاليف (دون الرسوم) : Compte de produits et charges

(HT)

يوضح حساب العائدات والتكاليف الناتج المحصل عليه في آخر السنة المالية.

Produits : العائدات

بلغت عائدات السنة المالية 2014 ما مجموعه 24 448 684.51 درهم مقابل 20 295 335.70 درهم سنة 2013 بارتفاع يقدر ب 4 153 348.31 أي بنسبة 20 %.

Charges : التكاليف

بلغ مجموع التكاليف المسجلة برسم السنة المحاسبية 2014 مامجموعه 21 970 187.58 درهم مقابل 19 711 228,51 درهم سنة 2013 بارتفاع يقدر ب 2 258 959.07 أي بنسبة 11%.



- النتيجة الصافية : Résultat net

بحساب الفرق بين العائدات والتكاليف المسجلة يتضح أن الوكالة الحضرية سجلت نتيجة صافية ايجابية تقدر 2 478 496.93 درهم مقابل 584 107,19 عن سنة 2013 أي بلوتفاع قدره 1 894 389.74 درهم، وذلك راجع بالاساس إلى توصل الوكالة الحضرية بكامل الدعم الممنوح من طرف الدولة المخصص لميزانية التسيير برسم سنة 2014.

والجداول التالية تبين الوضعية المحاسبية للوكالة خلال سنة 2014 :

الحصيلة (الأصول) إلى غاية 31 دجنبر 2014

| الدورة المحاسبية السابقة | الدورة المحاسبية 2014 | | | الأصول |
|--------------------------|-----------------------|--------------------|---------------|--|
| | صاف | استهلاكات و مخصصات | إجمالي | |
| 11 979 963,70 | 16 776 489.10 | 2 492 604.02 | 19 269 093.12 | حقوق معنوية ملحقه بالأصول الثابتة (A) |
| 1 658 123,34 | 1 667 616.67 | 1 387 333.33 | 3 054 950.00 | البحث و التنمية |
| 75 964,25 | 131 879.65 | 316 365.14 | 448 244.79 | براءات،علامات،حقوق و قيم شبيهة بها |
| 10 245 876,11 | 14 976 992.78 | 788 905.55 | 15 765 898.33 | حقوق معنوية أخرى ملحقه بالأصول الثابتة |
| 1 538 520,09 | 2 151 269.19 | 9 621 429.19 | 11 772 698.38 | أصول ثابتة مادية (B) |
| 172 500,00 | 172 500.00 | - | 172 500.00 | أراض |
| 34 754,40 | 532 978.08 | 3 136 541.49 | 3 669 519.57 | عتاد النقل |
| 1 261 265,69 | 1 375 791.11 | 6 484 887.70 | 7 860 678.81 | أثاث،عتاد المكتب و تهييئات مختلفة |
| - | - | - | - | أصول ثابتة مادية أخرى |
| 70 000,00 | 70 000.00 | - | 70 000.00 | أصول ثابتة مادية جارية |
| 917 185,60 | 949 125.92 | - | 949 125.92 | داننيات الأصول المتداولة (C) |
| 167 268 ,40 | - | - | - | زبناء و حسابات مرتبطة |
| - | - | - | - | مستخدمون |
| 540 924,90 | 815 908.14 | - | 815 908.14 | الدولة |
| 208 992,30 | 133 217.78 | - | 133 217.78 | حسابات التسوية- الأصول |
| 14 227 899,77 | 10 929 283.59 | - | 10 929 283.59 | خزينة بالأصول (D) |
| 14 227 899,77 | 10 929 283.59 | - | 10 929 283.59 | بنوك،الخزينة العامة،شيكات بريدية |
| - | - | - | - | صناديق،حوالات تسبيقات واعتمادات |
| 28 663 569,16 | 30 806 167.80 | 12 114 033.21 | 42 920 201.01 | المجموع (A+B+C+D) |

الحصيلة (الخصوم) إلى غاية 31 دجنبر 2014

| الدورة المحاسبية السابقة | الدورة المحاسبية 2014 | الخصوم |
|--------------------------|-----------------------|-------------------------|
| 2 316 213,52 | 4 794 710.45 | رؤوس أموال ذاتية |
| 1 732 106,33 | 2 316 213.52 | نتائج صافية قيد الإرصاء |



| | | |
|----------------------|----------------------|------------------------------|
| 584 107,19 | 2 478 496.93 | نتائج صافية للدورة المحاسبية |
| 22 215 780,13 | 20 077 757.46 | رؤوس أموال ذاتية مماثلة |
| 22 215 780,13 | 20 077 757.46 | إعانات استثمار |
| 4 131 575,51 | 5 933 699.89 | ديون الخصوم المتداولة |
| 1 441 462,14 | 1 968 245.63 | موردون و حسابات مرتبطة |
| 371 039,72 | 546 098.25 | مستخدمون |
| 54 761,58 | - | هيئات إجتماعية |
| 174 312.07 | 694 937.28 | الدولة |
| 2 090 000,00 | 2082 867.73 | داننون آخرون |
| 28 663 569.16 | 30 806 167.80 | المجموع |

حساب العائدات و التكاليف دون الرسوم الدورة المحاسبية 2014

| النوعية | خاصة بالدورة المحاسبية (1) | عمليات متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة (2) | مجموع الدورة المحاسبية 2014 | مجموع الدورة المحاسبية السابقة |
|---|----------------------------|--|-----------------------------|--------------------------------|
| عائدات الإستغلال | | | | |
| مبيعات بضائع (على حالتها) | | | | |
| مبيعات سلع وخدمات منتجة | 9 757 679.34 | | 9 757 679.34 | 12 806 709,79 |
| رقم المعاملات | 9 757 679.34 | | 9 757 679.34 | 12 806 709,79 |
| تغير مخزونات المنتجات | | | | |
| اصول ثابتة منتجة من المنشأة لنفسها | | | | |
| إعانات الإستغلال | 11 818 610.23 | | 11 818 610.23 | 3 245 833,33 |
| عائدات استغلال اخرى | | | | |
| استردادات الاستغلال، تنقيلات تكاليف | | | | |
| مجموع (I) | 21 576 289.57 | | 21 576 289.57 | 16 052 543,12 |
| تكاليف الاستغلال | | | | |
| مشتريات بضائع | | | | |
| مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم | 654 940.05 | | 654 940.05 | 540 284,06 |
| تكاليف خارجية اخرى | 1 758 362.38 | | 1 758 362.38 | 1 699 892,74 |
| ضرائب و رسوم | 229 749.61 | | 229 749.61 | 224 930,96 |
| تكاليف المستخدمين | 17 201 532.95 | | 17 201 532.95 | 15 993 554,44 |
| تكاليف استغلال اخرى | | | | |
| مخصصات الاستغلال | 981 089.68 | | 981 089.68 | 1 094 192,99 |
| مجموع (II) | 20 825 674.67 | | 20 825 674.67 | 19 552 855,19 |
| نتيجة الاستغلال (II-I) | | | 750 614.90 | -3 500 312,07 |
| عائدات مالية | | | | |
| عائدات سندات المساهمة وسندات اخرى ملحقه بالاصول الثابتة | | | | |
| مكاسب الصرف | 8 642.23 | | 8 642.23 | |
| عائدات غير جارية | | | | |
| فوائد و عائدات مالية اخرى | 390 276.29 | | 390 276.29 | 679 089,08 |
| استردادات مالية تنقلات تكاليف | | | | |
| مجموع (III) | 398 918.52 | | 398 918.52 | 679 089,08 |
| تكاليف مالية | | | | |
| تكاليف الفوائد | | | | |
| خسائر الصرف | 27 770.11 | | 27 770.11 | 27 319,70 |
| تكاليف مالية اخرى | | | | |
| مخصصات مالية | | | | |
| مجموع (IV) | 27 770.11 | | 27 770.11 | 27 319,70 |



| | | | | |
|---------------|--------------|--|--------------|-------------------------------------|
| 651 769,38 | 371 148.41 | | | النتيجة الماليه |
| -2 848 542,69 | 1 121 763.31 | | | النتيجة الجارية |
| | | | | عائدات غير جارية |
| | | | | عائدات التنازلات عن الاصول الثابتة |
| | | | | اعانات التوازن |
| 3 308 604 ,47 | 2 262 822.67 | | 2 262 822.67 | استردادات من اعانات الاستثمار |
| 255 099,03 | 210 653.75 | | 210 653.75 | عائدات غير جارية أخرى |
| | | | | استردادات غير جارية : تنقلات تكاليف |
| 3 563 703 ,50 | 2 473 476.42 | | 2 473 476.42 | مجموع (VI) |

حساب العائدات و التكاليف دون الرسوم الدورة المحاسبية 2014(تابع)

| مجموع الدورة المحاسبية السابقة | مجموع الدورة المحاسبية 2014 | عمليات متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة (2) | خاصة بالدورة المحاسبية (1) | النوعية |
|--------------------------------|-----------------------------|--|----------------------------|--|
| | | | | تكاليف غير جاريه |
| | | | | قسم صافية من استهلاك الاصول الثابتة المتنازل إعانات ممنوحة |
| 46 119,62 | 23 697.80 | | 23 697.80 | تكاليف غير جارية أخرى |
| | | | | مخصصات غير جارية للاستهلاكات |
| 46 119,62 | 23 697.80 | | 23 697.80 | مجموع (VII) |
| 3 517 583,88 | 2 449 778.62 | | | النتيجة غير الجارية |
| 669 041,19 | 3 571 541.93 | | | نتيجة قبل الضرائب |
| 84 934,00 | 1 093 045.00 | | 1 093 045.00 | الضرائب على النتائج |
| 584 107,19 | 2 478 496.93 | | | النتيجة الصافية |
| 20 295 335,70 | 24 448 684.51 | | | مجموعه العائدات |
| 19 711 228,51 | 21 970 187.58 | | | مجموع التكاليف |
| 584 107,19 | 2 478 496.93 | | | النتيجة الصافية (مجموعه العائدات -مجموعه التكاليف) |

رابعا- مشروع ميزانية 2015

يهدف مشروع ميزانية الوكالة الحضرية برسم السنة المالية 2015 مواكبة برنامج عمل الوكالة وتدخلاتها في مجال التعمير من خلال تعزيز اليات ووسائل التسيير والتدبير وتدعيم وتشجيع الاستثمار.

وقد تمت مناقشة الخطوط العريضة لهذه الميزانية بتاريخ 31 دجنبر 2014 مع المصالح المختصة لوزارة المالية.

ويقدر حجم مشروع ميزانية الوكالة الحضرية برسم سنة 2015 ما مجموعه 43 218 571.84 درهم موزعة على الشكل التالي :

■ نفقات التسيير : 27 059 990.80 درهم أي



بنسبة 63 %؛

نققات التجهيز : 7 830 600.00 درهم أي

بنسبة 18%؛

نققات تسيير وتجهيز فرقة مراقبة التعمير:

1 152 463.6 درهم أي بنسبة 3 %؛

المصاريف الباقي دفعها بما في ذلك تلك

المتعلقة بفرقة مراقبة التعمير: 7 175 517.5 أي بنسبة 17%؛

و يستعرض الجدول التالي بشكل موجز مشروع ميزانية السنة المالية 2015 :

| المصاريف | | المداهيل | |
|---------------------|--|---------------------|---|
| الاعتماد المفتوح | التسمية | الاعتماد المفتوح | التسمية |
| 27 059 990.80 | المصاريف المرتقبة للتسيير | 10 454 784.07 | الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2014 |
| 7 830 600.00 | المصاريف المرتقبة للتجهيز | 14 000 000.00 | الدعم المتوقع برسم ميزانية التسيير |
| 7 175 517.5 | الباقي دفعه برسم ميزانيتي التسيير التجهيز | 2 000 000.00 | الدعم المتوقع برسم ميزانية التجهيز |
| | | 15 400 000.00 | مداخيل ذاتية متوقعة |
| 536 463.60 | المصاريف المرتقبة لتسيير فرقة مراقبة التعمير | 363 787.77 | رصيد فرقة مراقبة التعمير في 31 دجنبر 2014 |
| 616 000.00 | المصاريف المرتقبة لتجهيز فرقة مراقبة التعمير | 100 000.00 | مساهمة الوكالة الحضرية في نققات فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2015 |
| | | 150 000.00 | مساهمة الجماعة الحضرية لوجدة في نققات فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2015 |
| | | 150 000.00 | مساهمة مجلس عمالة وجدة في نققات فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2015 |
| | | 450 000.00 | الباقي استخلاصه برسم سنة 2013 و 2014 عن مساهمة الجماعة الحضرية لوجدة |
| | | 150 000.00 | الباقي استخلاصه برسم سنة 2014 عن مساهمة مجلس عمالة وجدة |
| 43 218 571.84 | مجموع مصاريف التسيير والتجهيز | 43 218 571.84 | مجموع المداهيل |

وفي مايلي نتطرق لهذه المعطيات بتفصيل :

ج. مشروع ميزانية التسيير

برمج توزيع الاعتمادات المتوقعة لنققات التسيير برسم سنة 2015 والمقدرة بـ 27 252 458.27 درهم

كما يلي :

مصاريف المستخدمين : 18 785 106.80



درهم بنسبة 69 % ؛

■ اقتناء اللوازم والمواد المستهلكة :

788 000,00 درهم بنسبة 3 % ؛

■ 2 أشغال، لوازم وخدمات خارجية :

606 404.00 درهم بنسبة 10 % ؛

■ رسوم وضرائب : 4 880 480.00 درهم

بنسبة 18%؛

■ مصاريف باقي دفعها برسم سنة :

2014 192 467.47 درهم بنسبة 1%.

د. مشروع ميزانية التجهيز

يقدر حجم الاعتمادات المتوقعة برسم مشروع ميزانية التجهيز لسنة 2015 ما مجموعه:

14 602 325.80 درهم موزعة كما يلي :

■ الإقتناءات غير الملموسة : 2 953 500.00

درهم بنسبة 20% ؛

■ الإقتناءات الملموسة :

4 877 100.00 درهم بنسبة 34 % ؛

■ مصاريف باقي دفعها برسم سنة 2014 :

6 771 725.80 درهم بنسبة 46%.

ه. الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2015

يقدر حجم الميزانية المتوقعة لتسيير وتجهيز فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2015 ب 1 363 787.77

درهم، يتوزع على الشكل التالي :

■ مصاريف للتسيير: 536 463.60 درهم ؛

■ مصاريف التجهيز : 616 000.00 درهم ؛

■ مصاريف باقي دفعها برسم سنة

2014 : 211 324.17 درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المتوقعة برسم ميزانية تسيير وتجهيز فرقة مراقبة التعمير خلال

سنة 2015 بنيت على أساس مضمون الاتفاقية التعديلية لاتفاقية تمويل هذه الفرقة والتي حددت مساهمة



الأطراف برسم سنة 2013 والسنوات الموالية.

إن ضمان استمرارية تسيير فرقة مراقبة التعمير و تمكينها من أداء المهام المنوطة بها على أحسن وجه يقتضي توفير الاعتمادات المالية الضرورية المحددة بموجب الاتفاقية التعديلية والتزام الأطراف الموقعة عليها بتحويل مساهماتها برسم 2014 و 2015.



برنامج الوكالة
الحضرية لسنة 2015
والبرنامج التوقعي
2015-2017

2



أولا : برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال الفترة 2015-2017

يرتكز برنامج العمل التوعوي للوكالة الحضرية لوجدة على مواصلة الجهود لتعميم التغطية بوثائق التعمير وتشجيع الاستثمار من خلال التدبير الحضري الفعال، حيث تم في هذا الإطار وضع برنامج عمل توعوي يراعي التزامات الوكالة الحضرية اتجاه فرقائها الأساسيين ويتماشى والتوجهات الحكومية الجديدة في ميدان التعمير، ويتضمن هذا البرنامج المحاور الرئيسية التالية :

- تحيين التغطية بوثائق التعمير ؛
- تقويم السكن الناقص التجهيز ؛
- إعداد الدراسات الخاصة ؛
- مواصلة ورش عصرنة الإدارة.

1- تعميم وتجديد التغطية بوثائق التعمير

في هذا الصدد، برمجت الوكالة الحضرية خلال الفترة الممتدة من 2015-2017 إعداد 18 وثيقة تعميمية جديدة لتحيين تلك التي انتهت مدة صلاحيتها ولمواكبة التغيرات المجالية. كما ستعمل على استصدار الوثائق الموجودة في طور الدراسة. وتتوزع الوثائق الجديدة على الشكل التالي :

أ. عمالة وجدة أنكاد

03 وثائق وتهم الجماعتين القرويتين سيدي بولنوارو ايسلي و مركز بني وكيل.

ح - إقليم بركان

04 وثائق وتهم المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لبركان الكبرى و تصاميم مراكز الجماعات القروية بوغربية ولعثامنة وأغبال.

خ - إقليم تاوريرت

02 وثائق وتهم مركزي الجماعتين القرويتين العاطف و أولاد امحمد.

د - إقليم جرادة

04 وثائق وتهم الجماعة الحضرية عين مطهر ومراكز الجماعات القروية لبني مطهر ورأس عصفور وأولاد سيدي عبد الحاكم.



ذ - إقليم فكيك

05 وثائق وتهم مراكز الجماعات القروية عبو لكحل و بومريم و بوشاون ومعتركة وبني كيل.

2- تقويم السكن الناقص التجهيز

سيتم الاستمرار في إعداد تصاميم التقويم في حدود 20 تصميا سنويا حسب الطلبات المقدمة من طرف الهيئات الترابية وذلك في إطار شراكة مع الفرقاء موزعة على كل من عمالة وجدة-أنكاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفكيك.

3- إعداد الدراسات الخاصة

ستعمل الوكالة الحضرية على إعداد دراسات مستقبلية واستشرافية موضوعاتية وذلك بغية تعزيز موقعها كأجهزة متخصصة في التخطيط المجالي و تماشيا مع سياسة الإعداد الأمثل للمجال ولإعداد المؤسسة للقيام بالأدوار الجديدة في إطار الجهوية المتقدمة.

4- مواصلة ورش عصرنة الإدارة

ستواصل الوكالة ورش عصرنة طرق التدبير والتسيير الإداري تماشيا مع معايير نظام الجودة، كما ستعمل على تطوير نظامها المعلوماتي من خلال الانخراط في التدبير اللامادي للمساطر، فضلا عن المزيد من تطوير بوابتها الإلكترونية لمواكبة التطور الرقمي الذي يعرفه المغرب.



ثانيا- برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2015

يتضمن برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2015 إعداد وتأطير العمليات التالية :

1- تجديد واستصدار وثائق التعمير التي توجد قيد الدراسة

أ. استصدار وثائق التعمير قيد الدراسة

حيث تهم هذه الوثائق :

- المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لوجدة الكبرى ،
- تصميم تهيئة مدينة وجدة ؛
- تصاميم تهيئة كل من الجماعات الحضرية بني درار وبوعرفة وعين الركادة ودبدو ؛
- تصميم تهيئة مراكز الجماعات القروية لمستقركي وسيدي موسى لمهاية بعمالة وجدة انجاد ومداغ وسيدي بوهريه بإقليم بركان؛
- الدراسات المتعلقة بتصاميم نمو كل من مراكز الجماعات القروية لتالسينت وبني تجيت وعين الشواطر وعين الشعير بإقليم فكيك ومركز الجماعة القروية أولاد اغزيل بإقليم جرادة.

ر - تسريع مسطرة الدراسة

تسريع مسطرة الدراسة بالنسبة للوثائق التالية :

- تصميم تهيئة كل من الجماعة الحضرية لأحفير وجزء من الجماعة القروية لأغبال بإقليم بركان ؛
- تصميم تهيئة الجماعة الحضرية لتاوريرت ومركز الجماعة القروية سيدي علي بلقاسم بإقليم تاوريرت ؛
- تصميم تهيئة الجماعة الحضرية فجيج ؛
- تصميم تهيئة الجماعة الحضرية تويست بإقليم جرادة ؛
- تصميم تهيئة مركز الجماعة القروية لسيدي موسى لمهاية بعمالة وجدة انجاد ؛
- تصاميم نمو مراكز الجماعات القروية سيدي بوبكر بإقليم جرادة وتندرارة وبوعنان بإقليم فجيج.



ز - إعداد دراسات جديدة

إعداد 04 دراسات جديدة تهم الوثائق التالية :

- تصميم تهيئة مركز الجماعة القروية سيدي بولنوار بعمالة وجدة انكاد ؛
- تصميم تهيئة مركز الجماعة القروية لعثامنة بإقليم بركان ؛
- تصميم تهيئة عين بني مطهر أولاد قدور بإقليم جرادة ؛
- تصميم تهيئة مركز الجماعة القروية بني كيل بإقليم فجيج.

و يوضح الجدول التالي الكلفة الإجمالية لوثائق التعمير قيد الدراسة والمبرمجة برسم 2015.

| المهام المزمع إنجازها | الكلفة الإجمالية بمليون درهم | الوثيقة | الجماعة المعنية | العمالة أو الإقليم |
|------------------------|---------------------------------|---------------|-----------------------------|--------------------|
| المصادقة | 6.1 | تصميم التهيئة | وجدة | وجدة - أنجاد |
| المصادقة | 0.5 (*) | تصميم التهيئة | مستفركي | |
| البحث العلني | 0.2 (*) | تصميم تهيئة | سيدي موسى لمهاية | |
| المصادقة | 0.7 | تصميم التهيئة | بني درار | |
| الانطلاقة | 0.2 (*) | تصميم تهيئة | سيدي بلنوار | |
| اللجنة التقنية المحلية | 1 | تصميم تهيئة | أحفير | بركان |
| المصادقة | 0.5 (*) | تصميم تهيئة | عين الركادة | |
| المصادقة | 0.5 (*) | تصميم تهيئة | مداغ | |
| المصادقة | 0.3 (*) | تصميم تهيئة | سيدي بوهريه | |
| الانطلاقة | 0.5 (*) | تصميم تهيئة | لعثامنة | |
| المصادقة | 0.5 (*) | تصميم تهيئة | دبدو | |
| البحث العلني | 0.5 (*) | تصميم تهيئة | سيدي علي بلقاسم | |
| اللجنة التقنية المحلية | 1.5 | تصميم تهيئة | تاويريت | |
| البحث العلني | 1 | تصميم تهيئة | لعيون سيدي ملوك | |
| المصادقة | 0.2 (*) | تصميم النمو | اولاد غزيل | |
| البحث العلني | 0.3 | تصميم تهيئة | تويسيت | |
| الانطلاقة | 0.8 | تصميم تهيئة | عين بني مطهر واوالد قدور | |
| البحث العلني | 0.3 | تصميم تهيئة | بوبكر | |
| المصادقة | 0.7 | تصميم التهيئة | بوعرفة | فكيك |
| المصادقة | 0.5 (*) | تصميم النمو | تالسينت | |
| المصادقة | 0.5 (*) | تصميم النمو | عين الشواطير | |
| اللجنة التقنية المحلية | 1 | تصميم تهيئة | فكيك | |
| المصادقة | 0.2 (*) | تصميم النمو | بني تدحيت | |



| | | | | |
|-------------------------------------|---------|----------------------|--------------------------------------|--|
| المصادقة | 0.2 (*) | تصميم النمو | عين الشعير | |
| مداولات المجلس | 0.2 (*) | تصميم النمو | تندرارة | |
| الانطلاقة | 0.5 (*) | | بني كيل | |
| مداولات المجلس | 0.2 (*) | تصميم النمو | بوعنان | |
| الكلفة الإجمالية 19.4 مليون درهم | 17.9 | 20 - تصميمًا للتهيئة | 11 جماعات حضرية 20 جماعة قروية | المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة |
| | 2 | 07 - تصميمًا للنمو | | |

(*) وثائق تعميم يتم إنجازها بالموارد الذاتية المادية والبشرية للوكالة الحضرية لوجدة.

موازة مع برنامجها في ميدان التخطيط الحضري ستواصل الوكالة الحضرية خلال سنة 2015 القيام

بالعمليات التالية :

- التدبير الحضري ؛
- تقويم الأحياء الناقصة التجهيز ؛
- إعداد الدراسات الخاصة ؛
- مواصلة ورش عصرنة الإدارة.

| الدراسة | العمليات المزمع إنجازها خلال سنة 2015 |
|-------------------------------|---|
| التدبير الحضري | مواكبة الجماعات الترابية في أفق التنزيل الأمثل لمقتضيات المرسوم المتعلق بضابط البناء العام وكذا دفتر التحملات المتعلقة بالشبكات الوحيد. |
| تقويم الأحياء الناقصة التجهيز | سيتم إعداد 20 تصميم تقويم في إطار شراكة مع الفرقاء موزعة على كل من عمالة وجدة-أنكاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجراة وفكيك |
| إعداد الدراسات الخاصة | <ul style="list-style-type: none"> ■ ستعمل الوكالة الحضرية على إعداد دراسات مستقبلية واستشرافية موضوعاتية وذلك بغية تعزيز موقعها كأجهزة متخصصة في التخطيط المجالي و تماشيا مع سياسة الإعداد الأمثل للمجال ولإعداد المؤسسة للقيام بالأدوار الجديدة في إطار الجهوية المتقدمة. |
| مواصلة ورش عصرنة الإدارة | <ul style="list-style-type: none"> ■ عصرنة طرق التدبير والتسيير الإداري تماشيا مع معايير نظام الجودة ؛ ■ تطوير النظام المعلوماتي من خلال الانخراط في التدبير اللامادي للمساخر ؛ ■ تطوير البوابة الإلكترونية للوكالة لمواكبة التطور الرقمي الذي يعرفه المغرب. |
| إعداد الصور والفتوغرامترية | <ul style="list-style-type: none"> ■ إعداد 08 صور جوية وفتوغرامترية |





ملحق



3



تفاصيل صرف ميزانيتي التسيير و التجهيز والالتزامات

إلى غاية 31 دجنبر 2014

الوضعية الخاصة بمصاريف التسيير إلى حدود 31 دجنبر 2014

| الرمز | التسمية | الاعتمادات المفتوحة | الالتزامات | المنجزات | الباقي دفعه | الاعتمادات المتبقية | نسبة الالتزام |
|----------|---|---------------------|-------------------|-------------------|------------------|---------------------|---------------|
| 61223 | شراء المحروقات | 280 000,00 | 250 904,27 | 250 904,27 | 0,00 | 29 095,73 | 89,61% |
| 6122401 | مواد الصيانة | 6 000,00 | 5 958,00 | 5 958,00 | 0,00 | 42,00 | 99,30% |
| 61227011 | شراء أدوات المكتب | 120 000,00 | 119 954,50 | 118 854,50 | 1 100,00 | 45,50 | 99,96% |
| 61227012 | لوازم المعدات التقنية والمعلوماتية | 120 000,00 | 119 972,20 | 106 872,20 | 13 100,00 | 27,80 | 99,98% |
| 61227013 | لوازم الطبع، إعادة الإنتاج والصور | 2 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 2 000,00 | 0,00% |
| 6125121 | الماء | 30 000,00 | 9 000,85 | 9 000,85 | 0,00 | 20 999,15 | 30,00% |
| 6125111 | الإنارة | 115 000,00 | 101 865,65 | 101 865,65 | 0,00 | 13 134,35 | 88,58% |
| 6125301 | الآلات و التجهيزات الصغرى | 10 000,00 | 2 440,00 | 2 440,00 | 0,00 | 7 560,00 | 24,40% |
| 612630 | الطبع وأعمال النسخ وإعادة إنتاج الصور | 200 000,00 | 65 503,00 | 62 825,50 | 2 677,50 | 134 497,00 | 32,75% |
| | اقتناء اللوازم والمواد المستهلكة | 883 000,00 | 675 598,47 | 658 720,97 | 16 877,50 | 207 401,53 | 76,51% |
| 6131801 | الكراء ونفقاته | 611 604,00 | 611 236,32 | 611 236,32 | 0,00 | 367,68 | 99,94% |
| 6131601 | كراء معدات النقل | 200 000,00 | 58 809,60 | 58 809,60 | 0,00 | 141 190,40 | 29,40% |
| 6133111 | صيانة المنقولات والأدوات | 50 000,00 | 7 552,00 | 7 552,00 | 0,00 | 42 448,00 | 15,10% |
| 6133241 | صيانة الأدوات المعلوماتية والتقنية | 14 000,00 | 1 174,02 | 140,02 | 1 034,00 | 12 825,98 | 8,39% |
| 61335 | الصيانة | 70 000,00 | 14 178,00 | 14 178,00 | 0,00 | 55 822,00 | 20,25% |
| 6133221 | صيانة معدات النقل | 250 000,00 | 97 975,80 | 82 215,80 | 15 760,00 | 152 024,20 | 39,19% |
| 6233231 | صيانة أدوات المكتب | 10 000,00 | 1 030,00 | 1 030,00 | 0,00 | 8 970,00 | 10,30% |
| 6134121 | التأمين ضد الأخطار المتعددة | 9 000,00 | 7 820,40 | 7 820,40 | 0,00 | 1 179,60 | 86,89% |
| 6134501 | تأمين وسائل النقل | 55 000,00 | 40 862,39 | 36 751,58 | 4 110,81 | 14 137,61 | 74,30% |
| 61354 | أجور العاملين الخارجيين(الحراسة) | 225 840,00 | 195 840,00 | 195 840,00 | 0,00 | 30 000,00 | 86,72% |
| 6136501 | الأتعاب | 80 000,00 | 59 090,00 | 59 090,00 | 0,00 | 20 910,00 | 73,86% |
| 61415 | الوثائق العامة | 30 000,00 | 15 685,00 | 13 154,00 | 2 531,00 | 14 315,00 | 52,28% |
| 6141601 | الوثائق التقنية | 30 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 30 000,00 | 0,00% |
| 6143701 | المشاركة في التظاهرات العلمية والتقنية | 20 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 20 000,00 | 0,00% |
| 61425 | نقل الأدوات | 2 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 2 000,00 | 0,00% |
| 6143101 | مصاريف النقل والتنقل | 400 000,00 | 346 096,00 | 301 096,00 | 45 000,00 | 53 904,00 | 86,52% |
| 6143102 | التعويضات الكيلومترية | 30 000,00 | 14 484,00 | 11 484,00 | 3 000,00 | 15 516,00 | 48,28% |
| 6143103 | أداء الطريق السيار | 25 000,00 | 9 000,00 | 9 000,00 | 0,00 | 16 000,00 | 36,00% |
| 6143531 | المهام بالخارج | 40 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 40 000,00 | 0,00% |



| | | | | | | | |
|----------------------|----------------------------|--------------------|----------------------|----------------------|----------------------------|---|--------------|
| 67,02% | 39 570,30 | 0,00 | 80 429,70 | 80 429,70 | 120 000,00 | الحفلات والاستقبالات | 6143601 |
| 92,16% | 1 568,60 | 3 700,00 | 14 731,40 | 18 431,40 | 20 000,00 | الإعلانات | 6144101 |
| - | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | المعارض | 6144301 |
| | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | الإشهار | 6144401 |
| نسبة الالتزام | الاعتمادات المتبقية | الباقي دفعه | المنجزات | الالتزامات | الاعتمادات المفتوحة | التسمية | الرمز |
| 77,58% | 1 345,26 | 0,00 | 4 654,74 | 4 654,74 | 6 000,00 | مصاريف البريد | 6145101 |
| 99,81% | 380,35 | 16 391,16 | 187 228,49 | 203 619,65 | 204 000,00 | مصاريف الاتصالات و الفاكس | 6145501 |
| - | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | المساهمات | 61461 |
| 0,00% | 4 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 4 000,00 | مصاريف الخدمات البنكية | 61473 |
| 71,33% | 718 474,98 | 91 526,97 | 1 696 442,05 | 1 787 969,02 | 2 506 444,00 | الأشغال واللوازم والخدمات الخارجية | |
| 99,88% | 76,32 | 0,00 | 61 123,68 | 61 123,68 | 61 200,00 | ضريبة النظافة | 61611 |
| 100,00% | 0,00 | 0,00 | 144 000,00 | 144 000,00 | 144 000,00 | الضريبة المهنية | 61612 |
| 80,44% | 782 305,00 | 4 211,00 | 3 213 484,00 | 3 217 695,00 | 4 000 000,00 | الضريبة على القيمة المضافة | 6165 |
| - | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | حقوق التسجيل و التتبر | 61671 |
| 0,00% | 80 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 80 000,00 | حقوق المحافظة العقارية | 61672 |
| 77,51% | 4 498,00 | 0,00 | 15 502,00 | 15 502,00 | 20 000,00 | الرسوم على السيارات | 6167301 |
| - | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | ضرائب ورسوم أخرى مماثلة | 61678 |
| 0,00% | 75 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 75 000,00 | الضريبة على الأرباح | 6701 |
| - | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | تصفية المتأخرات الضريبية | 6702-6168 |
| 78,50% | 941 879,32 | 4 211,00 | 3 434 109,68 | 3 438 320,68 | 4 380 200,00 | ضرائب ورسوم | |
| 85,78% | 750 610,84 | 0,00 | 4 527 076,16 | 4 527 076,16 | 5 277 687,00 | الرواتب والأجور | 617111 |
| 89,37% | 5 315,76 | 0,00 | 44 684,24 | 44 684,24 | 50 000,00 | الساعات الإضافية | 617112 |
| 82,55 | 657 385,81 | 0,00 | 3 110 835,19 | 3 110 835,19 | 3 768 221,00 | الهنح والتعويضات | 6171121 |
| 88,19% | 893 834,43 | 0,00 | 6 672 370,57 | 6 672 370,57 | 7 566 205,00 | التعويضات | 617131 |
| 79,88% | 414 128,56 | 0,00 | 1 644 427,45 | 1 644 427,45 | 2 058 556,01 | التكاليف الاجتماعية | 617476 |
| 83,40% | 47 368,01 | 0,00 | 237 895,99 | 237 895,99 | 285 264,00 | الإعانات العائلية | 61744 |
| 87,64% | 11 355,99 | 0,00 | 80 553,01 | 80 553,01 | 91 909,00 | التأمين عن حوادث الشغل | 61745 |
| 66,67% | 200,00 | 0,00 | 400,00 | 400,00 | 600,00 | تعويضات عيد الأضحى | 617631 |
| 92,22% | 700,00 | 0,00 | 8 300,00 | 8 300,00 | 9 000,00 | منحة عاشوراء | 617632 |
| 78,75% | 1 700,00 | 0,00 | 6 300,00 | 6 300,00 | 8 000,00 | تعويضات التمدرس | 617633 |
| 90,00% | 150,00 | 0,00 | 1 350,00 | 1 350,00 | 1 500,00 | منحة الولادة | 617634 |
| 0,00% | 60 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 60 000,00 | منحة الحج | 617635 |
| 100,00% | 0,00 | 0,00 | 200 000,00 | 200 000,00 | 200 000,00 | الدعم الخاص بالأعمال الاجتماعية | 617638 |
| 63,36% | 7 328,00 | 0,00 | 12 672,00 | 12 672,00 | 20 000,00 | ملابس الأعوان | 617640 |
| 4,91% | 38 034,40 | 0,00 | 1 965,60 | 1 965,60 | 40 000,00 | اتفاقية طبية ومواد الصيدلانية | 617660 |
| 17,64% | 411 800,00 | 73 800,00 | 14 400,00 | 88 200,00 | 500 000,00 | التكوين المهني المستمر | 617681 |
| 87,89% | 32 216,23 | 0,00 | 233 901,77 | 233 901,77 | 266 118,00 | الرسوم عن التكوين المهني | 617682 |
| 83,51% | 3 332 128,03 | 73 800,00 | 16 797 131,98 | 16 870 931,98 | 20 203 060,01 | مصاريف المستخدمين | |



| | | | | | | |
|--------|--------------|------------|---------------|---------------|---------------|----------------------|
| 81,41% | 5 199 883,86 | 186 415,47 | 22 586 404,68 | 22 772 820,15 | 27 972 704,01 | مجموع مصاريف التشغيل |
|--------|--------------|------------|---------------|---------------|---------------|----------------------|

الوضعية الخاصة بمصاريف التجهيز إلى حدود 31 دجنبر 2014

| الرمز | التسمية | الاعتمادات المفتوحة | الاعتمادات الملتزم بها | المنجزات | الباقي دفعه | الاعتمادات المتبقية | نسبة الالتزام |
|-----------|--|---------------------|------------------------|---------------|--------------|---------------------|---------------|
| 221010 | الدراسات التعميرية | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | - |
| 221021/22 | الصور الجوية والأشغال الفوتوغرافية | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | |
| 221023 | الوثائق والأشغال الطبوغرافية | 400 000,00 | 236 800,00 | 157 000,00 | 79 800,00 | 163 200,00 | 59,20% |
| 221030 | دراسات تصاميم التهيئة والنمو | 1 600 000,00 | 1 044 000,00 | 0,00 | 1 044 000,00 | 556 000,00 | 65,25% |
| 22108 | الدراسات العامة | 820 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 820 000,00 | 0,00% |
| 221081 | الدراسة المتعلقة بوضع نظام لتدبير الجودة | 10 800,00 | 10 800,00 | 0,00 | 10 800,00 | 0,00 | |
| 221081 | مواكبة تحسين نظام تدبير الجودة | 50 000,00 | 49 880,00 | 0,00 | 49 880,00 | 120,00 | 99,76% |
| 221011 | الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات | 200 000,00 | 199 800,00 | 0,00 | 199 800,00 | 200,00 | |
| 22109 | المساعدة الهندسية بالعالم القروي | 600 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 600 000,00 | 0,00% |
| 22201 | اقتناء البرامج المعلوماتية | 100 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 100 000,00 | 0,00% |
| 22202 | بنك المعلومات الحضرية | 180 000,00 | 108 000,00 | 0,00 | 108 000,00 | 72 000,00 | 60,00% |
| 22811 | المخطط المديرى للتهيئة العمرانية | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | - |
| | مجموع الإقتناءات غير الملموسة | 3 960 800,00 | 1 649 280,00 | 157 000,00 | 1 492 280,00 | 2 311 520,00 | 41,64% |
| 2311 | أشغال البناء | 1 100 000,00 | 1 087 100,00 | 0,00 | 1 087 100,00 | 12 900,00 | 98,83% |
| 23402 | سيارات المصلحة | 555 000,00 | 493 200,00 | 493 200,00 | 0,00 | 61 800,00 | 88,86% |
| 23408 | الدراجات النارية | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | |
| 2351 | معدات المكتب | 100 000,00 | 95 900,00 | 0,00 | 95 900,00 | 4 100,00 | 95,90% |
| 2352 | أدوات المكتب | 60 000,00 | 28 800,00 | 28 800,00 | 0,00 | 31 200,00 | 48,00% |
| 2355 | المعدات والأدوات المعلوماتية | 250 000,00 | 246 368,30 | 246 368,30 | 0,00 | 3 631,70 | 98,55% |
| 2356 | إعداد وتهيئة وتركيب | 250 000,00 | 227 210,70 | 84 410,70 | 142 800,00 | 22 789,30 | 90,88% |
| 23582 | أدوات سمعية بصرية | 10 000,00 | 8 614,20 | 8 614,20 | 0,00 | 1 385,80 | 86,14% |
| 23583 | أدوات التكييف والتبريد | 20 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 20 000,00 | 0,00% |
| | مجموع الإقتناءات الملموسة | 2 345 000,00 | 2 187 193,20 | 861 393,20 | 1 325 800,00 | 157 806,80 | 93,27% |
| | مجموع التجهيز | 6 305 800,00 | 3 836 473,20 | 1 018 393,20 | 2 818 080,00 | 2 469 326,80 | 60,84% |
| | إجمالي الميزانية | 34 278 504,01 | 26 609 293,35 | 23 604 797,88 | 3 004 495,47 | 7 669 210,66 | 77,63% |

